الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

مركز البحوث الزراعية
جمهورية مصر العربية

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

PROVISIONAL

E/ESCWA/AGR/2000/2
12 February 2001
ORIGINAL: ARABIC

مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في دول غربي آسيا

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكـــل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

01-0179

المحتويات

لائحة المختصرات ..... د
مقدمة ١
أولا- خلفية الدراسة وأهدافها ومنهجية العمل ٢
ألف - خلفية الدراسة ٢
باء - أهداف الدراسة ٢
جيم - منهجية العمل ٣

ثانيا- المؤسسات المعنية بالمواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية في دول منطقة الاسكوا ٤
ألف- المنظمات الإقليمية والدولية ٤
باء- المؤسسات الوطنية ١٤

ثالثا - استشفاف آفاق مستقبلية ٥٣
ألف- ابرز المشاكل التي تعترض تطوير مؤسسات المقاييس الوطنية ٥٣
باء- مقترحات عملية ٥٥
جيم- دور الاسكوا في تعزيز المعايرة إقليميا ٥٧

خاتمة ٦٠

الملاحق

الملحق رقم ١: لائحة المشاركين والمشاركات في الطاولة المستديرة ٦١
الملحق رقم ٢: محضر اجتماع مناقشة الطاولة المستديرة : "المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية" ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٠ ..... ٦٥
الملحق رقم ٣: لائحة بأسماء المبيدات الممنوعة في لبنان ٧٠

الأطر

الإطار رقم ١: المنظمات الإقليمية الأخرى والدولية التي تتعاون معها الـ AIDMO. ٥
الإطار رقم ٢: مزايا المواصفات بالنسبة للمدخلات الزراعية. ٨
الإطار رقم ٣. أهمية معايرة للمدخلات الزراعية. ١٥
الإطار رقم ٤: بعض الأمور البديهية التي لابد للمواصفة القياسية أن تتضمنها. ١٧
الإطار رقم ٥: بعض المواصفات القياسية المتعلقة بالمدخلات الزراعية التي أصدرتها مؤسسة المواصفات والمقاييس في لبنان. ٢٥
الإطار رقم ٦: المعلومات المطلوبة لتسجيل دواء زراعي. ٢٨

المراجع ٧٤

LIST OF ABBREVIATION ACRONYMS

لائحة المختصرات

ACSAD Arab Center for the Studies of Arid Areas and Dry Zones

المركز العربي للبحوث في المناطق القاحلة والمناطق الجافة

AFED Arab Fund for Economic and Social Development

الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

AFNOR Association Française des Normes

المؤسسة الفرنسية للمواصفات

AIDMO-CSM Arab Industrial Development and Mining – Center for Standardization and Metrology

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس

ANSI American National Standards Institute

المعهد الوطني للمواصفات الأميركية

AOAC Association of Official Analytical Chemists

جمعية الكيميائيين التحليليين الرسميين

AOAD Arab Organization for Agricultural Development

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ARSO African Regional Standardization Organization

المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي

ASMO Arab Standards and Metrology Organization

المنظمة العربية للمواصفات والتوحيد القياسي

ASTM American Society for Testing and Metrology

الجمعية الأميركية للاختبار والتوحيد القياسي

AUCBM Arab Union for Concrete and Building Materials

الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء

BSI British Standards Institution

المؤسسة البريطانية للمواصفات

BADEA Arab Bank for Economic Development in Africa

البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

Codex alimentarius Commission

لجنة دستور الأغذية

DIN German Standards Institution

المؤسسة الألمانية للمواصفات

EAA European Accreditation Association

الجمعية الأوروبية للتصديق

ESCWA Economic and Social Commission for Western Asia

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا

ECE United Nations Economic Commission for Europe

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

FAO Food and Agriculture Organization

منظمة الأغذية والزراعة

GCC Gulf Cooperation Council

مجلس تعاون دول الخليج العربية

GSMO Standard and Metrology Organization for GCC Countries

هيئة المواصفات والتوحيد القياسي لمجلس تعاون دول الخليج العربية

ICARDA International Center for Agricultural Research in Dry Areas

المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة

IDB Islamic Developmental Bank

بنك التنمية الإسلامي

IDF International Dairy Federation

اتحاد منتجات الألبان الدولي

IEC International Electro-mechanical Commission

اللجنة الكهرميكانيكية الدولية

IFAD International Fund for Agricultural Development

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

IFAN International Federation for the Application of Norms

الإتحاد الدولي لتطبيق المواصفات

ISO International Organization for Standardization

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

LIBNOR Lebanese Institution for standards and norms

المؤسسة اللبنانية للمواصفات والمقاييس

OIML Organization Internationale de la Métrologie Légale

المنظمة الدولية لعلم القياس القانوني

PIC Prior Informed Consent

اتفاقية الموافقة عن علم مسبق

UN United Nations

الأمم المتحدة

UNDP United Nations Development Program

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

UNEP United Nations Environment Program

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

UNIDO United Nations Industrial Development Organization

منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة

WHO World Health Organization

منظمة الصحة العالمية

مقدمة

شهد العقد الأخير تناميا مطردا في إنتاج المواد الكيميائية وتجارتها مما أدى إلى استنفار كل من القطاعين العام والخاص إذ تنبها إلى خطورة المبيدات والمواد الكيميائية المؤذية الأخرى وأثرها على الصحة العامة. والجدير بالذكر أن البلدان التي تفتقر إلى بنية تحتية خاصة بالمواصفات والمقاييس تؤهلها مراقبة استيراد واستعمال هذه المواد هي البلدان الأكثر عرضة للخطر. ففي منتصف الثمانينات وتجاوبا مع هذه الهموم المتزايدة، باشرت الأمم المتحدة من خلال برنامج البيئة (UNEP) United Nations Environment Program ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) بإعداد وترويج برامج طوعية لتبادل المعلومات. فوضعت منظمة الأغذية والزراعة، دستور السلوك الدولي لتوزيع المبيدات واستعمالها International Code of Conduct on the Distribution and Use of Pesticide. كما أطلق برنامج البيئة، مبادئ لندن التوجيهية London Guidelines لتبادل المعلومات حول المواد الكيميائية في التجارة الدولية ونظام القواعد الأخلاقية المتعلقة بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية Code of Ethics on the International Trade in Chemicals. ولابد من الإشارة إلى إن هذه الأنظمة الدولية الاختيارية وتهدف لتكون مرجعا للجميع في عملية تجاوزهم عددا من العثرات المتعلقة بالمبيدات. وتشمل تلك الأنظمة كلا من المنظمات الدولية وحكومات البلدان المصدرة والمستوردة والمؤسسات الصناعية بما فيها مصانع المبيدات، كما أنها تتضمن الرابطات الاجتماعية والمنشآت العامة المعنية بتركيب المبيدات وتوزيعها إضافة إلى مستخدمي هذه المواد والمنظمات غير الحكومية كالمجموعات المعنية بحماية البيئة وحماية المستهلك. وضمن السياق ذاته، تأتي هذه الدراسة لتتناول سبل مواءمة وتطوير المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في منطقة غربي آسيا.

هذا وتتضمن الدراسة في القسم الأول من الفصل الثالث تحليل عمل المنظمات الإقليمية وفيعالج عمل المنظمات الدولية في وضع المواصفات للمدخلات الزراعية ومراقبة تطبيقها ومواءمتها من أجل التنسيق وإيجاد لغة مشتركة وتحقيقا للشفافية في تبادل المدخلات الزراعية بغية تجاوز عوائق تؤذي تجارة هذه المواد. في حين يتناول القسم الثاني من الفصل نفسه مسحا للمؤسسات المعنية بالمواصفات والمقاييس في دول منطقة الاسكوا بما فيها طريقة وضع المواصفة إضافة إلى أهداف المؤسسات وهيكليتها والمرافق المساعدة والمكونات القانونية.

وفي الفصل الرابع، تم تقييم المؤسسات الوطنية تقييما عاما وفقا للظروف الحالية كما تم استعراض المعوقات التي تواجهها أجهزة المواصفات والمقاييس الوطنية في دول منطقة الاسكوا وذلك من أجل استشفاف آفاق مستقبلية لتحسين أداء العمل في هذه الأجهزة بمقترحات عملية لمواكبة المستجدات العالمية.

وفي الملحق ١ من الدراسة وردت لائحة أسماء المشاركين في مناقشة الطاولة المستديرة حول المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في لبنان التي عقدت في ٢٥ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ كما ورد في الملحق ٢ محضر هذه المناقشة. كذلك شملت الملاحق الواردة في الدراسة مراسيم وقرارات وزارة الزراعة ووزارة البيئة المتعلقة بالمبيدات وغيرها من المواد الكيميائية وعناوين المؤسسات المعنية بالمواصفات والمقاييس في لبنان وبعض الدول الأخرى.

وفي نهاية الدراسة يرد موجز تنفيذي عن اجتماع فريق الخبراء.

أولا – خلفية الدراسة وأهدافها ومنهجية العمل

ألف – خلفية الدراسة

ضمن نطاق برنامجه العملي لسنة ٢٠٠١/٢٠٠٠، قام قسم الزراعة في شعبة القضايا والسياسات القطاعية في الاسكوا، بإجراء دراسة حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في دول غرب آسيا وذلك تمهيدا لعقد اجتماع فريق خبراء في جمهورية مصر العربية في الفصل الأول من عام ٢٠٠١. وتمثل هذه الدراسة جزءا من أنشطة منظمة الاسكوا التي تعكس توجهها في مجال تنسيق السياسات وتوحيد المواصفات ومواءمتها تماشيا مع عولمة الاقتصاد. وكانت قد أعدت خلال العامين الماضيين عددا من الدراسات كما عقدت اجتماعات تدور حول المواضيع التالية: مسح المؤسسات الوطنية للمواصفات والمقاييس ومواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية من أجل تصديرها إلى السوق الأوروبية من دول منطقة الاسكوا ومواءمة المواصفات والمقاييس البيئية في قطاع الطاقة وكفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها وغيرها، التي تسعى كلها إلى توحيد المواصفات والمقاييس في مجالات مختلفة.

أما الهدف من دعوة فريق خبراء معنيين للتباحث وتدارس إمكانية مواءمة وتطوير المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في منطقة غرب آسيا، فيتمثل في تسهيل التجارة ومواكبة التطورات العالمية. وسيشارك في الاجتماع، إلى جانب خبراء الاسكوا، المنظمة العربية للتنمية الزراعية وخبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة United Nations - Food and Agriculture Organization (UN-FAO) وممثلون عن لجنة دستور الأغذية *Codex alimentarius* commission والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA وغيرهم. كما أن الاجتماع سيضم خبراء عرب ودوليين مختصين في المواضيع المطروحة وعددا من ممثلي هيئات المواصفات والمقاييس بالمنطقة العربية، والاتحادات، والتجار، ومصدري المدخلات الزراعية والمصنعة القادمين من عدد من بعض دول المنطقة.

باء – أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إعداد ملف شامل حول الوضع الحالي لمؤسسات المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في دول غرب آسيا وسيكون هذا الملف نقطة الانطلاق لاجتماع مجموعة الخبراء الذي سيعقد قريبا من اجل بحث إمكانية التعاون إقليميا ودوليا لمواءمة المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية. وتشكل هذه الدراسة هيكلية للأوراق القطرية والإقليمية التي ستقدم خلال الاجتماع المذكور. وتتناول هذه الدراسة المواضيع التالية:

- تقويم الوضع الحالي للمؤسسات الوطنية للمواصفات والمقاييس المتعلقة ببعض المدخلات الزراعية في دول منطقة الاسكوا (هيكلية تلك المؤسسات وموظفيها والمرافق المساعدة لديها، ومكوناتها القانونية) في موضوع المواصفات
- تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها تلك المؤسسات والمشاكل التي تواجهها على الصعيد المحلي

- معرفة الخيارات في وضع سياسة تطوير هذه المؤسسات
- إمكانية التعاون إقليميا ودوليا لمواءمة المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية

جيم – منهجية العمل

اعتمدت الدراسة أولا على المراجع والدراسات والتقارير المتوفرة كما أنها استندت إلى لقاء عقد مع الأطراف اللبنانية المعنية في مجال المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية (لائحة المشاركين والمشاركات، أنظر ملحق رقم ١) للتعرف على ما هو متوفر في هذا المجال وعلى المشاكل التي تواجهها المؤسسات (محضر مناقشة طاولة مستديرة حول "المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في لبنان"، أنظر ملحق رقم ٢). كما اعتمدت الدراسة على زيارة المؤسسات اللبنانية المعنية[1] للاطلاع على المراسيم والتشريعات المتعلقة بتأسيسها ونشاطاتها وتجهيزاتها وفريق عملها وخطط تنميتها والقوانين المتعلقة بالمدخلات الزراعية.

ولابد من الإشارة إلى ان الدراسة تضمنت الكثير من المعلومات عن لبنان مقارنة مع بقية دول الاسكوا، وذلك لان بيروت هي مقر الاسكوا مما سهل عملية الحصول على المعلومات.

---

(1) المؤسسات التي زرناها: مؤسسة المواصفات والمقاييس LIBNOR، وزارة الزراعة، معهد البحوث الصناعية، مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية، وشركات زراعية.

ثانيا- المؤسسات المعنية بالمواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية في دول منطقة الاسكوا

ألف- المنظمات الإقليمية والدولية

١ - دور المنظمات الإقليمية[٢]

(أ) المنظمة العربية للمواصفات والتوحيد القياسي

(ASMO) Arab Standards and Metrology Organization

انتقلت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس الحالية من عمان في الأردن إلى المغرب. وقد أصبحت اليوم مركز المواصفات والمقاييس العربية CSM وذلك ضمن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO.

أنشئت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس عام ١٩٦٧ وقد لعبت دورا رئيسيا في أعمال التوحيد القياسي في المنطقة فأصدرت مواصفات إقليمية وترجمت منشورات المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الـ ISO واعدت دورات تدريبية وندوات ومساعدات فنية. كما كانت قد أصدرت ٥٤٦ مواصفة عربية عام ١٩٨٤، بينها ٦٥ مواصفة للزراعة و١٤ مواصفة للمواد الكيميائية. وفي عام ١٩٨٨، بلغ عدد المواصفات العربية ١١١٧. إلا انه عام ١٩٨٩ توقفت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس عن العمل لتضم معظم أعمالها إلى المنظمة العربية للتنمية والتعدين - مركز المواصفات والمقاييس ومقرها المغرب وهي تابعة لجامعة الدول العربية. أما هذه المنظمة فهي منظمة حكومية مستقلة ماديا وإداريا[٣] تنتمي إليها كل دولة عربية. ومن أهم أهدافها تأمين التنسيق والتكامل بين جهود الدول العربية في حقل التوحيد القياسي من خلال توظيف الأموال وتشجيع التعاون بين الدول العربية والأجنبية في كافة نشاطات التوحيد القياسي. وتهتم الـ AIDMO في أبحاثها بالمواد الكيميائية والأسمدة والأغذية إلى جانب مواضيع أخرى.

---

(2) Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA countries, ESCWA, United Nations, New York 1998.

(3) The Arab Industrial Development and Mining Organization htpp://www.asipret.org.ma/about.htm

الإطار رقم ١: **المنظمات الإقليمية والدولية** التي تتعاون معها الـ [٤] **AIDMO**.	
١. منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة	United Nations Industrial Development Organization **UNIDO**
٢.منظمة التوحيد القياسي الدولية	International Organization for Standardization **ISO**
٣. البرنامج البيئي للأمم المتحدة	United Nations Environment Program **UNEP**
٥. الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	Arab Fund for Economic and Social Development **AFED**
٦. بنك التنمية الإسلامي	Islamic Developmental Bank **IDB**
٧. البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	Arab Bank for Economic Development in Africa **BADEA**
٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي	Economic and Social Commission for West Asia **ESCWA**
٩.اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية	Federation for Arab Chambers of Trade and Industry

(ب) هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج

Standard and Metrology Organization for GCC Countries (GSMO)

تضم هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. هي هيئة إقليمية أنشئت في أواخر عام ١٩٨٢. وهي مستقلة ماديا وإداريا ومقرها مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

ومن أهم أهدافها وضع المواصفات والقيام بأعمال مرتبطة بذلك ومواءمة تلك المواصفات فيما بين أعضاء المنظمة. أما أعمال المنظمة فأهمها:

- أعمال تشريعية معنية بالمواصفات والمقاييس
- تحضير وطباعة ونشر مواصفات بالتعاون مع الدول المشاركة
- متابعة تنفيذ المواصفات المتفق عليها من خلال الهيئات الوطنية
- تعميم الوعي بأهمية المواصفات والمقاييس

وقد تم إصدار ٦٤٢ مواصفة حتى عام ١٩٩٥[٥].

(4) The Arab Industrial Development and Mining Organization htpp://www.asipret.org.ma/about.htm

(5) Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York.

٢- دور المنظمات الدولية

(أ) المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

The International Organization for Standards (ISO)

تتألف المنظمة الدولية للتوحيد القياسي من مجموعة مؤسسات وطنية تعنى بالمواصفات وتتمثل في ١٣٠ دولة. وقد تأسست المنظمة المذكورة عام ١٩٤٧[٦] وهي منظمة غير حكومية تعمل من أجل تسهيل تداول السلع دوليا من خلال ترويج أعمال التوحيد القياسي في العالم.

تتكون المنظمة الدولية للتوحيد القياسي من ٢٨٥٠ لجنة فنية وفيما يلي اللجان المرتبطة بالمدخلات الزراعية[٧]:

'١' اللجنة ٣٤ للمواد الزراعية والغذائية التي تضم اللجنة الفرعية التالية:
- اللجنة الفرعية رقم ١٠- لأعلاف الحيوانات

'٢' اللجنة الفنية ٨١ للأسمدة والمبيدات وغيرها من المواد الكيميائية

'٣' اللجنة الفنية ١٩٠ للطرق الكيميائية وخصائص التربة

'٤' اللجنة الفنية ١٣٤ للأسمدة ومزايا التربة تضم اللجان الفرعية التالية:
- اللجنة الفرعية رقم ٢ لأخذ العينات
- اللجنة الفرعية رقم ٣ للخصائص الفيزيائية
- اللجنة الفرعية رقم ٤ للتحاليل الكيميائية
- اللجنة الفنية للتقييم البيولوجي والوسائل الطبية وينبثق عنها فريق العمل التالي:
- فريق عمل رقم ٣ لحماية الحيوان

(ب) الجمعية الدولية لفحص البذار

International Seed Testing Association (ISTA)[٨]

أنشأت الجمعية الدولية لفحص البذار عام ١٩٢٤ وهي تضم اليوم ١٥١ محطة اختبار للبذار في٧٠ دولة.

---

(6) Introduction to ISO page on internet site http://www.iso.ch/infoe/intro.htm

(7) List of technical committees of ISO page on internet site http://www.iso.ch/meme/memento.html

(8) The International Seed Testing Association (ISTA) internet page http://www.seedtest.org/Introduc.htm

من أهم أهداف الجمعية، تنمية وتبني ونشر مواصفات طرق اخذ عينات البذار وفحصها. كما تعمل هذه الجمعية على مواءمة تطبيق هذه المعايير بغية تقييم البذار المتداولة في التجارة العالمية. كذلك تشجع جمعية ISTA على تزويد المختبرات والبذار بشهادات المطابقة كما تسعى إلى تنظيم دورات تدريبية وندوات في هذا المجال بالإضافة إلى إقامة شبكات اتصال مع هيئات أخرى معنية.

هذا وقد وضعت الجمعية منهجيات وتقنيات لفحص البذار مفصلة في الشرائع الدولية لفحص البذار International Rules for Seed Testing وهي منهجيات وتقنيات موحدة ومستخدمة من قبل محللي البذار عالميا.

(ج) لجنة دستور الأغذية

Codex Alimentarius Commission[٩]

إن لجنة دستور الأغذية هي الهيئة الدولية المسؤولة عن البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الذي يعنى بمواصفات الأغذية. وكانت هذه اللجنة قد أسست عام ١٩٦٢ لحماية صحة المستهلك وتسهيل تجارة الأغذية العالمية.

أما دستور الأغذية فيتضمن مجموعة مواصفات عالمية للأغذية الأساسية والطرق الملائمة لتطبيق هذه المواصفات. ويشمل الدستور شروط متطلبات سلامة صحة الأغذية وجودتها وينص خاصة على الحد الأقصى من فضلات المبيدات والمواد المضافة المسموح بها في الأغذية ووضع نحو ٢٠٠ حد أقصى لمختلف المبيدات.

وتبذل اللجنة حاليا جهودا لتوحيد المقاييس والمواصفات المتعلقة بالفضلات الكيمائية في الأغذية[١٠] والأعلاف الحيوانية[١١] سواء كانت أدوية زراعية أم بيطرية . كما تحاول أن تضع مواصفات لتوحيد إجراءات ومعاملات الاستيراد والتصدير[١٢] وكيفية المراقبة من اجل الحفاظ على جودة الإنتاج وحماية الإنسان والبيئة من التلوث. كما عملت اللجنة على وضع مواصفات لتصنيع الأغذية المعدلة وراثيا[١٣] وتوضيبها وتسويقها على الصعيد العالمي.

---

(9) Codex alimentarius, pesticide residues in food - Maximum residue limits. Volume 23 - Second edition revised 1998 - Rome 547p.

(10) Codex committee on pesticide residues, thirty second session; *Codex alimentarius* commission; Food and Agriculture Organization of the united nations, world health organization; the Hague, the Netherlands, 1-8 may 2000.

(11) Standards, guidelines and other recommendations relate to the quality and safety of feeds and foods; *codex alimenatrius* commission; annex 5.

(12) Report of the eighth session of the Codex Committee on food import and export inspection and certification systems; codex alimentarius commission; food and agriculture organization of the united nations, world health organization; Adelaide, Australia, 21-25 February 2000

(13) Report of the twenty eighth session of the codex committee on food labeling; codex alimentarius commission (twenty fourth session, Geneva, 2-7 july2001); alinorm 01/22; Ottawa, Canada, 9-12 may 2000.

٣- الاتفاقيات الدولية

تجاوبا مع تنامي الوعي بخطورة المبيدات وأثر المواد الكيميائية الأخرى على الصحة العامة، بدأت الأمم المتحدة من خلال برنامج البيئة (UNEP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) في منتصف الثمانينات، بإعداد وترويج برامج طوعية لتبادل المعلومات. فوضعت منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٨٥، دستور السلوك الدولي لتوزيع المبيدات واستعمالها International Code of Conduct on the Distribution and Use of Pesticide. كما أطلق برنامج البيئة عام ١٩٨٧، مبادئ لندن التوجيهية London Guidelines لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في التجارة الدولية. وفي عام ١٩٨٩ اشتركت الـ FAO والـ UNEP بوضع إجراءات الاتفاقية التطوعية للموافقة المسبقة عن علم. وقد أمنتا بذلك المعلومات الضرورية للحكومات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الخطرة كي تستطيع الحكومات أخذ القرارات الحكيمة في استيراد الأدوية. كما عدلت المنظمتان برامجهما وفقا لنظام الموافقة عن علم مسبقPrior Informed Consent. (PIC) ومن ثم، اقر برنامج البيئة للأمم المتحدة نظام القواعد الأخلاقية المتعلقة بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية: Code of Ethics on the International Trade in Chemicals.

الإطار رقم ٢. مزايا المواصفات بالنسبة للمدخلات الزراعية[١٤] المواصفة:

- تمثل الحل الاقتصادي الأفضل لعمليات تصنيع وتصميم وتعليب ونقل وتسليم المدخلات الزراعية
- تحمي الصحة والأمن والبيئة من مخاطر ناتجة عن تصنيع المواد واستعمالها والتخلص منها
- تعنى أيضا بوضع قواعد لتجنب الحرائق والانفجارات الناتجة عن المواد الكيميائية والإشعاعات والمخاطر الأخرى
- تساهم عندما تتطبق بتسهيل التداول بالمدخلات الزراعية وقبولها
- تحد من تفاوت نوعية المواد، فتوفر بذلك تكاليف التصميم والإنتاج والتداول والتخزين وتساعد على تبادل المعلومات وتلبية الطلبات

(أ) اتفاقية روتردام عن الموافقة عن علم مسبق

Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent (PIC) [١٥]

إن اتفاقية الموافقة عن علم مسبق هي نظام التعامل في التجارة الدولية لبعض المواد الكيميائية والمبيدات الخطرة وخاصة المواد المحظورة منها والمبيدات ذات تركيبة شديدة الخطورة.

تهدف هذه الاتفاقية إلى ترويج الاشتراك بالمسؤولية والتعاون فيما بين الفرقاء المعنيين بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية الخطرة بغية حماية صحة الإنسان والبيئة من هذه المواد. كذلك يساهم الفرقاء بترويج

(14) Anwar Tawil: Participation of emerging countries in international standardization. Presented of the ISO/WTO/ITC/BIS seminar for Central and South Asia Countries on WTO Agreement on Technical Barriers to Trade and the Role of Standards in Trade Promotion. 16-19 December 1997, New Delhi, India.

(15) PIC Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade. UNEP-FAO-1999. 33p

استعمال المواد الكيميائية بطريقة ملائمة للبيئة من خلال تبادل المعلومات حول خصائص هذه المواد وتزويد الحكومات بها لاتخاذ القرارات السليمة في الاستيراد والتصدير.

تتضمن هذه الاتفاقية **موادا** تتعلق بالإجراءات التي تعنى بالمواد الكيميائية المحظورة وبتركيبات المبيدات الشديدة الخطورة بالإضافة إلى تطبيق القوانين التي تعنى باستيراد وتصدير بعض المواد الكيميائية. كما تتطرق تلك الاتفاقية إلى المعلومات التي يجب أن ترفق بالبضاعة كما تتناول تبادل المعلومات بين المعنيين ورصد تطبيق هذه الاتفاقية.

ويتضمن نص المعاهدة أيضا **ملاحق** تعنى بالمعايير التي يقـر على أساسها منع تداول مادة معينة وجدولا بالمعلومات الكاملة عن هذه المادة. كما تشمل المعاهدة قائمة بأسماء المواد والمبيدات الممنوعة وأخرى بالمعلومات التي يجب تقديمها عن المادة المصدرة المسموح بها.

ومـع ازديـاد الحاجة إلى المراقبة الإلزامية للمواد الكيميائية تبنى المشاركون الرسميون في قمة الأرض[١٦] التي عقدت في ريو عام ١٩٩٢، الفصل رقم ١٩ من المذكرة رقم ٢١ الذي ينص على إدارة المواد الكيميائية السامة بطريقة ملائمة بالبيئة وحظر التجارة الدولية للمواد السامة والخطرة. واقر المشاركون اعتماد اتفاقية الموافقة عن علم مسبق كقانون مع بداية العام ٢٠٠٠.

وبناء على ذلك بدأت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمفاوضات حتى توصلا عام ١٩٩٨ إلى صياغة النص النهائي لاتفاقية الموافقة عن علم مسبق للإجراءات المتعلقة بالمواد الكيميائية الخطرة في التجارة الدولية.

(ب) نظام القواعد الأخلاقية المتعلقة بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية برنامج البيئة للأمم المتحدة[١٧]

Code of Ethics on the International Trade in Chemicals (UNEP)

أصدر برنامج البيئة لمنظمة الأمم المتحدة، سنة ١٩٩٤ هذا النظام وهو اتفاقية بين الصناعيين العالميين تنص على تخفيض مخاطر المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة العالمية.

هذا النظام هو مجموعة مبادئ وتوجيهات للمعنيين في قطاع الصناعة والقطاع الخاص لتعزيز السلامة في تجارة المواد الكيميائية. وهذا النظام وسيلة طوعية متمـمة لدليل لندن المـنقـح الـذي يعـنى

(16) Environmentally sound management of toxic chemicals, including prevention of illegal international traffic in toxic and dangerous products. Chapter 19 of the Earth Summit, Agenda 21, the United Nations program of action for sustainable development; Rio declaration of environment and development. The final text of agreements negotiated by governments at the United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), 3-14 June 1992, Rio de Janeiro, Brazil. p. 186-196

(17) مـدونة قـواعد أخلاقية بشأن التجارة الدولية في المواد الكيميائية – برنامج الأمم المتحدة للبيئة – UNEP نيروبي ١٩٩٤. ٢٢ ص.

بتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية في التجارة الدولية الموجه للحكومات
Amended London Guide (25 May, 1989) Exchange of Information on Chemicals in International Trade

يمثل هذا النظام تعهدا، من قبل الصناعات الدولية، لتخفيض أخطار المواد الكيميائية على حياة الإنسان والبيئة العالمية. ويحث هذا النظام في العديد من شروطه على تطوير عبوات أكثر أمانا ووضع ملصقات واضحة وموجزة وإنهاء عملية إنتاج وتجارة المواد الكيميائية غير المسموح بها والتي تسبب أخطارا والحد من استعمال هذه المواد واتخاذ عدد من الخطوات لتشجيع المواد الكيميائية الآمنة من خلال الاختبارات والتقييم وتأمين الجودة وتزويد المعنيين بالمعلومات الوقائية وتشجيع التعليم والتدريب على الوقاية.

وزع هذا النظام عام ١٩٩٤ على ١٨٥ شركة صناعية و٧٧ جمعية غير حكومية في العالم مع الدعوة إلى اعتمادها. وهو نتيجة عقد سلسلة من الاجتماعات الاستشارية التي أجراها برنامج البيئة للأمم المتحدة الـ UNEP على مدى سنتين مع المعنيين من القطاع الخاص وذلك بناء على القرار ١٦/٣٥ الصادر عن الهيئة الحاكمة عام ١٩٩١ بعنوان "مواد سامة" وعن الفصل ١٩ من المذكرة ٢١ المتعلق "بالإدارة الصحيحة للمواد الكيميائية في التجارة الدولية" والذي أعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

يهدف النظام إلى وضع قواعد للسلوك المتبعة في تجارة المواد الكيميائية عالميا لتكون ملائمة للبيئة. وهو وسيلة طوعية موجهة للقطاع الصناعي وغيره من القطاعات الخاصة في كل البلدان.

ويهدف النظام أيضا إلى استعراض المبادئ والإرشادات للمعنيين من القطاع الخاص والتحكم بالمواصفات في إنتاج وإدارة المواد الكيميائية في التجارة الدولية، مع مراعاة كامل دورة حياتها من أجل تخفيض الخطر على حياة الإنسان والبيئة.

عملا بهذا النظام يتوقع من المعنيين في القطاع الخاص أن يتقيدوا اختياريا بتحقيق أهدافه أي أن يشددوا على صنع مواد كيميائية آمنة وعلى حسن استعمالها في كل البلدان ويؤكدوا تبادل المعلومات في التجارة الدولية لهذه المواد.

من أهم التزامات هذا نظام هو تحسين الصحة والسلامة العامة والحماية البيئية في مجال التجارة الدولية للمواد الكيميائية.

لا بد لفرقاء القطاع الخاص المعنيين بتجارة المواد الكيميائية عالميا الالتزام بمعايير تنظيمية ذاتية لاحترام قواعد السلوك وذلك بغية تأمين إنتاج وإدارة المواد الكيميائية بطريقة سليمة وآمنة في التجارة الداخلية والدولية مع مراعاة كامل دورة حياة تلك المواد.

كما أنه على فرقاء القطاع الخاص المعنيين بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية الالتزام بإجراءات اتفاقية "الموافقة عن علم مسبق " Prior Informed Consent (PIC) لبعض المواد الكيميائية والمبيدات في التجارة الدولية والتي أقرتها منظمة الأغذية العالمية (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة.

أما المبادئ العامة لهذا النظام والتوجيهات من أجل تنفيذها ومراقبة تنفيذها، فموجودة على الإنترنت[١٨]. وتعنى التوجيهات بالحد من المخاطر واختبار وتقييم المواد الكيميائية للتأكد من جودتها وضمان نوعية المواد المركبة والتصنيف والتعبئة والتغليف ولصق البطاقات وتوفير المعلومات للمستخدمين والإعلان والتسويق وتعليم العاملين في هذا المجال وتدريبهم على الطرق السليمة.

كما يتضمن هذا النظام توجيهات لرصد ومتابعة هذه النشاطات وإبلاغ النتائج للسلطات الحكومية والمنظمات الدولية بغية تحسين صناعة المواد الكيميائية وتجارتها ومساعدة الحكومات على تعديل الأنظمة والتعاون معها في سبيل مواءمة الأنظمة الدولية.

(ج) نظام السلوك الدولي عن توزيع المبيدات واستعمالها: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[١٩]

International Code of Conduct on the Distribution and Use of Pesticides (FAO)

اتفقت هيئة من الخبراء عام ١٩٨٢، بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على أن الطريقة المثلى للتعامل مع تجارة المبيدات وبالتالي استخدامها بطريقة سليمة هي **إنشاء** نظام سلوك. وعقد مجلس الخبراء التابع للمنظمة والمعني بمواصفات المبيدات وأحكام تسجيلها ومعايير تطبيقها، اجتماعا من ١١-١٥ تشرين الأول ١٩٨٢ لوضع نظام سلوك دولية تتعلق بتوزيع المبيدات واستعمالها وذلك لتسهيل الرقابة على تصديرها واستيرادها ومن ثم استخدامها بطريقة آمنة.

وبعد التشاور مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية، اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الـ ٢٣ من عام ١٩٨٥، نظام السلوك الدولي عن توزيع المبيدات واستعمالها بموجب القرار ١٠/٨٥.

وفي عام ١٩٨٩ عقدت الدورة الخامسة والعشرين وأضيفت مادة على النظام وافق فيها مؤتمر المنظمة على تطبيق أحكام إجراءات اتفاقية الموافقة عن علم مسبق (PIC).

وعام ١٩٩٢ أضيفت المادتين ٢ و٩ المتعلقين بالمصطلحات واتفاقية تبادل المعلومات والموافقة عن علم مسبق (PIC) التي اتـــفق عليها بموجب قرار ٦/٨٩.

---

(18) The Code of Ethics on the International Trade in Chemicals http://www.chem.unep.ch/ethics/

(19) مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها (النص المعدل). منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة UN-FAO. روما ١٩٩١ - الطبعة الثانية ١٩٩٦ ٤٠ ص.

ومن أهم **أهداف** هذا النظام وضع قواعد سلوك طوعيه لجميع المؤسسات العامة والخاصة العاملة بشكل أو بآخر في توزيع واستعمال جميع أنواع المبيدات. ويهدف النظام أيضا إلى تحديد مسؤوليات المشاركين بحيث يؤدي عملهم المشترك إلى تحقيق الأهداف المرجوة من استعمال المبيدات على النحو المقبول، دون أن يترتب على ذلك آثار ضارة بالسكان والبيئة وذلك بالتنسيق مع الحكومات.

أما الغرض من وضع قواعد السلوك فهو مساعدة البلدان التي لم تضع معايير مراقبة نوعية المبيدات اللازمة وضمانة تداول هذه المنتجات واستعمالها على النحو السليم. كما تسعى إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان والبيئة إلى أدنى درجة ممكنة والوقاية من حوادث التسمم بسبب سوء استعمال المبيدات، فتروج ضمان استعمال المبيدات بصورة فعالة لتحسين صحة الإنسان والحيوان والنبات.

ويتضمن هذا النظام **تعريفا** بالمصطلحات **وموادا** تتعلق بإدارة المبيدات واختبارها وتقليل المخاطر الصحية والمتطلبات التنظيمية والفنية، توافر المبيدات واستعمالها وتوزيعها وتجارتها وتبادل المعلومات والموافقة عن علم مسبق ووضع البيانات على العبوات والتعبئة والتخزين والتصريف والإعلان وأخيرا رصد تطبيق هذا النظام.

أما مراقبة **تطبيق** نظام السلوك الدولي فتتم من خلال الاستبيانات. ففي عام ١٩٨٦ أرسلت مجموعة أولى من الأسئلة إلى حكومات البلدان المشاركة (١٥٨ دولة) بغية تجميع معلومات ورصد مدى تنفيذ كل مادة من النظام. وقد تعاون ٧٥في المائة من هذه الدول مع منظمة الأغذية والزراعة عن طريق الإجابة على أسئلة الاستبيان الذي تم توزيعه.

تضمن "الاستبيان الأول"[٢٠] ١٢١ سؤلا موزعين وفقا لتسلسل مواد النظام؛ وتبين من خلال الأجوبة أنه لم تستطع عدة دول أن تطبق بصورة كاملة كل تعليمات النظام ومعظمهم من الدول النامية. كما أوضحت الأجوبة أيضا أن معظم مصنعي المبيدات لا يبلغون الدولة بنتائج اختباراتهم ولا يتقيدون بما يجب أن يدون على ملصقات العبوات. ومن الملفت انه تبين أيضا أن تحليل المبيدات وفضلاتها إضافة إلى تدريب الفنيين شبه معدوم. وقد أتاح الاستبيان الأول فرصة معرفة كيفية تطبيق النظام بطريقة أكثر فعالية. وتشكل الأجوبة قاعدة لقياس التقدم المستقبلي نحو استخدام المبيدات بطريقة أفضل استنادا إلى تعليمات نظام السلوك. ومن أهم مزايا هذا التقرير هو تشجيع الدول على دعم القوانين المتعلقة بالمبيدات واعتماد أنظمة المكافحة المتكاملة واستخدام المبيدات بالطرق السليمة والجيدة.

في عام ١٩٩٤، وبعد مرور سبع سنوات على "الاستبيان الأول"، أرسلت إلى حكومات الدول المشاركة مجموعة ثانية من الأسئلة ("الاستبيان الثاني")[٢١] ترصد متابعة أعمال كل دولة في هذا الحقل. تضمن

---

(20) Analysis of government responses to the first questionnaire on the international code of conduct on the distribution and use of pesticides. UN-FAO, Rome 1993

(21) Analysis of government responses to the second questionnaire on the implementation of the international code of conduct on the distribution and use of pesticides. UN-FAO, Rome 1996.

الاستبيان الثاني ١٤٤ سؤالا (وقد أضيفت إلى المجموعة الأول، أسئلة تتعلق باتفاقية الموافقة عن علم مسبق). وقد أظهرت نتيجة هذا الاستبيان مقارنة مع أجوبة "الاستبيان الأول" تحسنا ملموسا في تطبيق مواد النظام من قبل الحكومات المعنية. وقد ظهر التحسن اكثر في دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. أما الوضع في دول منطقتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية فكان ما يزال، عام ١٩٩٤، متأخرا في مجال قوانين المبيدات وإدارتها. وقد أبدت هذه الدول اهتمامها باكتساب الخبرة وتطوير البنى التحتية الأساسية لتقييم المخاطر وإدارتها ووضع استراتيجية للحد منها وفقا للظروف المحلية.

وقد أبدى معظم المعنيين حاجتهم إلى مساعدة تقنية لتطبيق مواد نظام السلوك الخاصة بالمبيدات.

ومن مزايا الاستبيان الثاني أنه ساهم في التوعية عند الدول الأعضاء بمخاطر، تحسين البنى التحتية بناء على مواد النظام ومواءمة قوانين تسجيل المبيدات والمشاركة في تعليمات الاتفاقية.

يهدف نظام السلوك إلى مساعدة المجتمع الدولي، بوصفه للجهات المعنية كيفية التعامل الأخلاقي مع المبيدات. ومع أن تطبيق النظام اختياري، فالنظام يقدم معايير عامة للتعامل الأخلاقي.

(د) اتفاقيات وتوجيهات دولية أخرى

هذا وقد صدرت اتفاقيات وتوجيهات أخرى عن منظمات أخرى.

فقد صنفت منظمة الصحة العالمية **World Health Organization (WHO)** المبيدات الكيميائية الزراعية ضمن **البرنامج العالمي للسلامة من المواد الكيميائية** وحسب خطورتها[٢٢]. فمنها الشديدة الخطورة Class 1a ومنهـــا العالية الخطورة Class 1b كما نجد المبيدات ذات الخطورة المتوسطة Class II، والطفيفة الخطورة Class III.

كذلك اهتمت منظمة العمل الدولية بالعمال **International Labor Organization (ILO)** في مجال المبيدات والمواد الكيميائية[٢٣] وأصدرت العديد من **التوجيهات** التي من شأنها التقليل من الآثار الضارة على العاملين في هذا المجال. فأصدرت توجيهات بالالتزام بقواعد السلامة والأمان مثل تحديد عدد ساعات العمل في المبيدات وتوفير الترياق المضاد والملابس الواقية والنظافة والفحوص الطبية.

---

(22) The WHO recommended classification of pesticides by hazard and guidelines to classification 1998-99 WHO/PCS/98.21/Rev.1

(23) دراسة تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي. جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم. حزيران (يونيو) ١٩٩٦.

أعد البنك الدولي لموظفيه عام ١٩٩٣، الكتيب العملي للبنك الدولي: **توجيهات وأفضل ممارسة لإدارة الآفات الزراعية. ١- موضوع استعمال المبيدات**[٢٤] **The World Bank operational manual : Guidelines and Best Practices. Agricultural Pest Management. I. Issues in Pesticide Use** مستندا إلى مراجع منظمة الأغذية والزراعة **(FAO)** ومراجع أخرى. ويتضمن هذا الكتيب تنبيها حول سمية وخطورة المبيدات وتعليمات حول طريقة تسجيلها. كما يوضح مبادئ إدارة الآفات وطرق اختيار المبيد واستعماله ليكون ملائما للبيئة.

اهتمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية **Arab Organization for Agricultural Development (AOAD)** بمسألة المبيدات واستعمالها في الدول العربية وعقدت عددا من الندوات التي عالجت استخدام المبيدات وإمكانات تجنب أخطارها وتحليلها وفضلاتها. كما عقدت الدورات التدريبية حول الاستعمال السليم للمبيدات بغية تدريب الكوادر العربية العاملة في هذا المجال.

باء- المؤسسات الوطنية

١ - أهداف مؤسسات المواصفات والمقاييس[٢٥]

تهدف مؤسسات المواصفات والمقاييس الوطنية إلى **اعتماد نظام وطني للمواصفات والمقاييس** يقوم على قواعد علمية حديثة. ولابد لهذه المؤسسات أن تواكب التطور العلمي في مجال المواصفات والمقاييس، **فتدعم** بذلك **الاقتصاد الوطني** وخطط التنمية الاقتصادية **وترفع الكفاءة الإنتاجية** من خلال توفير المواصفات القياسية المناسبة لضمان جودة المنتجات الوطنية والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية أمام السلع الأجنبية. إضافة إلى ذلك، تسعى تلك المؤسسات إلى **حماية المستهلك** والمنتج بالإضافة إلى **حماية البيئة والصحة والسلامة العامة الوطنية**، وذلك من خلال التأكد من أن السلع والمنتجات المحلية أو المستوردة مطابقة للمواصفات القياسية. كما ترمي هذه المؤسسات إلى تعميم **الوعي بالمواصفات والمقاييس** لدى المواطنين والتنبيه للأضرار الناجمة عن استهلاك السلع غير المطابقة للمواصفات القياسية.

بغية تحقيق هذه الأهداف، تتولى المؤسسات المعنية مسؤولية تنفيذ المهام الأساسية كدعم وتشجيع إعداد الدراسات والأبحاث في المجالات المتخصصة بالمواصفات، كما تقوم بعقد دورات تدريبية مرتبطة بمجالات اختصاص المؤسسة لنشر التوعية على أهمية توحيد المقاييس ورفع كفاءة العاملين في الهيئة. إضافة إلى ما سبق، تعنى المؤسسات بإعداد المواصفات القياسية للسلع والمواد واعتمادها ومراجعتها وتعديلها ومراقبة تطبيقها. ولابد من الإشارة إلى إن الهيئات تمارس صلاحياتها أو تتعاون مع السلطات المعنية من وزارات وغيرها في ضبط الجودة من خلال إجراء اختبارات لجميع الخدمات والسلع والتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة، ومعايرة أجهزة الوزن والقياس وإصدار شهادة المطابقة ومنح علامة الجودة

---

(24) The World Bank operational manual: Guidelines and best practice, Agricultural Pest Management. I. Issues in pesticide use, 1993

(٢٥) مجموعة أوراق العمل الصادرة عن:

- اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية المختارة بهدف تسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا. بيروت، ٢٧-٢٩ نيسان / أبريل ١٩٩٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- اجتماع فريق خبراء حول مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليت تنفيذها. بيروت ٧-٩ حزيران / يونيو ١٩٩٩.
- Expert Group Meeting on Standardization in the Arab Countries Amman, 2-5 February 1999

وشهادة المطابقة. كما تعمل المؤسسات أيضا على توحيد وسائل القياس وتطويرها ومعايرة أدوات القياس ومراقبتها ضمن المختبرات المعتمدة في المؤسسات العلمية المتخصصة في إجراء التحاليل على السلع والمواد الغذائية. وتقدم الهيئة الاستشارة الفنية للمعنيين في مجال ضبط الجودة. كذلك تنشر هذه المؤسسات وتوزع المنشورات المتعلقة بالمواصفات القياسية المعتمدة وغيرها من المطبوعات الصادرة عن المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

وتمثل هذه الهيئات دولها في المحافل الإقليمية والدولية.

الاطار رقم ٣. أهمية معايرة المدخلات الزراعية(٢٦)

تهدف معايرة المدخلات الزراعية إلى تحديد مواصفات المدخلات الزراعية. وتلعب المواصفة دورا هاما في العمليات التجارية إذ أنها تعتبر بمثابة شهادة للمنتج فتغني عن فحص العينات. فوثيقة المواصفات التي ترافق كل سلعة، تولد الثقة لدى المستهلك دونما الحاجة للتحقق من الجودة. كما أنها تساهم في اجتياز العوائق التجارية طالما تتحلى بالأسعار المناسبة.

أما المواصفة، فهي معيار فني تقرها هيئة المواصفات والمقاييس في الدولة المعينة. وتشمل المواصفة كلا من المصطلحات المستخدمة وطريقة إنتاج المادة. كما تتضمن المواصفة مكونات المادة وسبل تعبئتها وتغليفها وتخزينها وسميتها ونسبة ترسبها وكمية المواد الفعالة وغير الفعالة فيها ومدة صلاحيتها وخطورتها على الصحة العامة والإنسان والبيئة.

ويؤدي كل ذلك إلى ضرورة إنشاء مختبرات وطنية تقوم بالفحص والتدقيق لمعرفة مدى مطابقة المادة الكيميائية للمواصفة التي تتبعها.

أما عملية إعداد المواصفة الوطنية فتبدأ بمعرفة المواصفات العالمية والإقليمية ومحاولة تطبيقها وجعلها ملائمة للمصلحة الوطنية وتجنب الازدواجية. فالمواصفات المطبقة عالميا تكون قد اختبرت وحازت على قبول عالمي. ولابد من الإشارة إلى انه لدى اعتماد مواصفة عالمية، تقل كلفة الإعداد ماديا وزمنيا. وعندما تتبنى الدول النامية مواصفة الـ ISO 9000 تزداد مقدرتها على التصدير ومنافسة البلدان الأخرى. ولابد للمواصفة أن تراعي مصلحة المستهلك أولا ومصلحة غيره من المعنيين. كما يجب أن تؤكد جودة نوعية المدخلات الزراعية وفعاليتها من بذار وأسمدة وغيرها وتراعي حماية البيئة والإنسان والحيوان.

أما مواءمة المواصفات بين الأقطار من أجل الاعتراف المتبادل فيما بينها فيعتمد خاصة على مدى العلاقات السائدة بين هذه الاقطار على مجهود المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

لذلك يبدو التعاون والتنسيق بين المنظمات العالمية والإقليمية والمؤسسات الوطنية ضروريا فيما يخص مواءمة المواصفات وجعلها سهلة الفهم والتطبيق لكل العاملين في مجال الزراعة والصناعة والتجارة بالإضافة إلى الجهات الرسمية.

٢ – عملية إعداد المواصفة القياسية الوطنية

بداية لا بد من الإشارة إلى إن مواصفات المدخلات الزراعية تهدف إلى التعريف بالسلعة لحماية مصلحة المستهلك وتوفير السلامة والأمان والصحة العامة. كما تسهل المواصفات شراء السلع وبيعها على كافة الصعد، المحلية والإقليمية والعالمية وذلك دونما الحاجة المسبقة إلى اختبار العينات وفحصها ومعرفة مدى سميتها وأثرها على الإنسان والبيئة. إضافة إلى ذلك، تتيح المواصفة المقارنة بين الأسعار في الأماكن المختلفة، مما يساعد على تبسيط التجارة ويخفف من الحواجز التقنية التي تعيق التجارة بين الدول التي تطبق

(٢٦) مواءمة مواصفات ومقاييس بعض السلع الزراعية من اجل تصديرها إلى السوق الأوروبية من دول الاسكوا. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٩٩.

مواصفات موحدة حيث تعتمد المواصفة أساسا في المعاملات التجارية وتشكل مرجعية لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الشركاء التجاريين[٢٧]. ويؤدي كل ما سبق، إلى وضع مواصفات مرجوة.

وتعتبر مواصفات المدخلات الزراعية معايير فنية تتم الموافقة عليها بواسطة جهات رسمية محلية، توفر اما قواعد أو توجهات للمنتج بالإضافة إلى إنها تعدد صفاته من مكونات وخصائص المواد الفعالة وغير الفعالة فيه. أما أهمية المواصفة فتكمن في أن المنتج الذي يتمتع بتلك الصفات المنصوص عنها في المواصفة هو مقبول وموثوق به من قبل المستهلكين من حيث السلامة والأمان والصحة العامة والفعالية والإنتاجية (إذا كان المدخل بذار للزرع) ومدة الصلاحية[٢٨] إلخ...

إذن، تبدو المواصفة قاعدة يستطيع المستهلك فهمها وهي لغة مشتركة لكل المتعاملين تجاريا في منطقة ما.

أما في معظم الدول العربية فيتم إعداد المواصفة القياسية وفقا لإحدى المنهجيات التالية[٢٩]:

'١' أخذ إحدى المواصفات الدولية وترجمتها إلى العربية أو اعتماد المواصفات الإقليمية دون أي تعديل عليها ويدون عليها المصدر التي أخذت منه

'٢' اعتماد هيئة المواصفات والمقاييس على المراجع المتوفرة لديها وعلى نتائج الاختبارات التي يجريها مركز الاختبارات لاعداد مشروع مواصفة يعمم من ثم على الجهات المعنية لإبداء الملاحظات. بعدها، تدرس هذه الملاحظات من قبل المديرية المختصة وتعرض على اللجنة الدائمة لهيئة المواصفات لإقرارها واعتمادها مواصفة وطنية

'٣' تشكيل لجان فنية فرعية مختصة تضم ممثلين عن الجهات المعنية. وتقوم الهيئة بتأمين المعلومات والمراجع الفنية المتوفرة لديها عن هذه المادة بالاشتراك مع جميع أعضاء اللجنة حيث يكلف أحد أعضاء اللجنة بإعداد دراسة مشروع مواصفة. ثم تناقش بنود المسودة من قبل أعضاء اللجنة بغية الاتفاق على صيغة معينة للمشروع. يعمم المشروع على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي. بعدها، تدرس الردود الواردة وتعرض على اللجنة الفنية لمناقشتها. وأخيرا يعرض المشروع بصيغته النهائية على اللجنة الدائمة للهيئة أو على مجلس إدارتها لاعتمادها وتنشر في الجريدة الرسمية وتصبح مواصفة وطنية وتعطى مهلة بضعة أشهر قبل المباشرة بتطبيقها. وعلى سبيل المثال يوضح الشكل ١، خطوات إعداد المواصفات في عمان.

---

(27) Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, United Nations, New York

(28) Papers from the Expert group meeting on Standardization in the Arab Countries. Amman, 2-5 February 1999.

(٢٩) مواءمة مواصفات ومقاييس بعض السلع الزراعية من أجل تصديرها إلى السوق الأوروبية من دول منطقة الاسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأمم المتحدة – نيويورك ١٩٩٩.

الإطار رقم ٤. بعض الأمور البديهية التي لابد للمواصفة القياسية أن تتضمنها:

- المجال
- المصطلحات الفنية
- التعريف
- تحديد تصنيف المنتج الذي هو موضوع المواصفة
- أسلوب الفحص
- طريقة اخذ العينات
- جميع الأمور التي تتعلق بعمليات التعبئة والتغليف والتخزين والنقل
- متطلبات الجودة وخصائصها
- الشروط الصحية الواجب توفرها في المنتج
- الحجم المسموح به لكل فئة من المنتج
- المعلومات البيانية الواجب ذكرها على الملصقات الخارجية (Label) للمنتج كاسم الصنف والوزن وبلد المنشأ
- المراجع التي تم الاعتماد عليها
- الهيئات التي تشارك في إعداد المواصفة

والجدير بالذكر انه لدى وضع المواصفات، لابد من مراعاة كونها متوافقة مع المواصفات الدولية الواردة في دستور الأغذية وفي مقررات المنظمة الدولية للمواصفات وغيرها، إذ لا يجب أن تكون المواصفة عثرة أمام التجارة العالمية. كما أن بعض الدول باشرت حديثا بتطبيق شرعة الممارسات الحسنة (Code of good practices[٣٠]) أثناء عملية إعداد وتبني المواصفات القياسية.

كما لابد من الإشارة إلى انه لدى إعداد مجموعة مواصفات لكل من المدخلات الزراعية، من الواجب أن تتعاون مؤسسات المواصفات والمقاييس مع الجهات المعنية المحلية مثل الوزارات والمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة والإقليمية مثل المنظمات العربية والدولية.

٣ – تقويم الوضع الحالي للمؤسسات وتعريف المؤسسات المعنية

شهد عام ١٩٦٢ تأسيس أول هيئة[٣١] معنية بالمواصفات والمقاييس في دول منطقة الاسكوا. وكانت هذه الهيئات حكومية تابعة لإحدى الوزارات كوزارة الصناعة أو المالية أو التجارة أو الزراعة أو التخطيط. وفي دليل هيئات المواصفات في الدول العربية، كتبت المنظمة العربية للمواصفات والتوحيد القياسي Arab

(30) Annexe 3 of the Agreement on Technical Barriers to Trade (TBT) and is known as the WTO Code of Good Practice. http://www.iso.ch/wtotbt/wtotbt.htm

(31) Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, United Nations, New York .

Standards and Metrology Organization ASMO عام ١٩٨١ أن معظم الهيئات هي هيئات حكومية، حيث أن ما يفوق الـ ٥٠ في المائة منها ليست سوى دوائر تابعة لوزارات. وباستثناء الهيئة العراقية التي أصدرت اكثر من ألف مواصفة، لم تصدر الهيئات الأخرى اكثر من ٢٠٠ مواصفة لا بل أن عددا منها من لم يصدر اية مواصفة على الإطلاق. ومن أهم هذه المواصفات تلك التي تعنى بالصحة العامة والأمان.

بداية، لابد من الإشارة إلى التفاوت في المعلومات التي تم الحصول عليها وذلك وفقا للبلدان. حيث أنه كان من السهل الحصول على المعلومات المتعلقة ببعض الدول، في حين انه تعسر الأمر بالنسبة للدول الأخرى. ونجم عن ذلك تفاوت في المعلومات الواردة عن كل بلد. فلأسباب لوجيستية محضة، كان بديهيا أن تتوفر المعلومات بكثرة حول دولة لبنان إذ أنها مقر الاسكوا، بينما كان من الصعب تجميع المعلومات عن بعض الدول العربية الأخرى.

وفي ما يلي موجز عن **هيئات المواصفات والمقاييس** في كافة دول منطقة الاسكوا:

(أ) الجمهورية العراقية

(١) الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية العراقي[٣٢]

أنشئ الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في الجمهورية العراقية عام ١٩٧٩ بموجب قانون رقم ٥٤ وهو هيئة حكومية مستقلة تابعة لوزارة التخطيط[٣٣].

أما **هيكلية** الجهاز[٣٤] فتتألف من ثلاث دوائر وهي دائرة الخدمات الفنية والإدارية ودائرة التوحيد القياسي ودائرة السيطرة النوعية، وتقع أقسام الزراعة الصناعات الغذائية والزراعية والكيميائية، تحت الدائرة الأخيرة، أي السيطرة النوعية.

ويسعى الجهاز منذ تأسيسه إلى إصدار المواصفات القياسية العراقية الخاصة بجميع السلع لاسيما تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي. فمهمة الجهاز الأساسية، هي العمل على إدخال العراق إلى الأسواق العالمية بجودة منتجاته.

هذا ويستقصي قسم المواصفات سنويا حاجات الجهات المعنية؛ واستنادا إلى ذلك، أصدر الجهاز دليلا حدد بموجبه أسلوب وضع المواصفة لأية سلعة وكيفية مراقبة تنفيذها سواء بهدف التصدير أو

---

(٣٢) ورقة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في جمهورية العراق" – ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء حول المواصفات والمقاييس في الدول العربية، عمان ٢-٥ شباط / فبراير ١٩٩٩ .

(33) The National Standard Body of Iraq; the Detailed Information Sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, United Nations, 1998, New York.

(٣٤) "توحيد المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية" – جمهورية العراق. ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

الاستهلاك المحلي. وللمزيد من الدقة واللحاق بركب تطور التجارة، لابد من مراجعة المواصفة إما بعد مرور فترة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ اعتمادها أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ويعتمد الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية العراقي لدى وضعه المواصفات، على مواصفات الدول الأجنبية والعربية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية للتنمية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس Arab Industrial development and Mining – Center for Standardization and Metrology AIDMO-CSM، كذلك يعتمد الجهاز على المواصفات الدولية كالتي تصدر عن لجنة دستور الأغذية *Codex alimentarius* Commission المنبثقة عن منظمة الأغذية والزراعة FAO Food and Agriculture Organization والتي تصدر عن المنظمة الدولية للتوحيد القياس International Organization for Standardization . (ISO)

أما المواصفات القياسية المتعلقة بالزراعة فقد اصدر المركز حوالي ٦٨ منها وذلك خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٥ وحتى العام ١٩٩٨.

ويتمتع الجهاز بالسلطتين : التشريعية والتنفيذية. فيعد ويعتمد ويراقب تنفيذ التعليمات الفنية الخاصة بالمواصفات وضبط جودة المنتجات الزراعية والصناعية حيث أن جميع المواصفات القياسية العراقية التي يعتمدها الجهاز إلزامية التطبيق ويعلن عن اعتمادها في بيان ينشره في الجريدة الرسمية.

هذا وفي مجال إعداد مجموعة مواصفات لكل المدخلات الزراعية في الجمهورية العراقية، قد **يتعاون** الجهاز مع الجهات المعنية المحلية[٣٥] والإقليمية والدولية[٣٦]. ولابد من الإشارة إلى أن **الوزارات العراقية** المعنية بالمدخلات الزراعية هي التالية: وزارة التجارة ووزارة الصناعة والمعادن ووزارة الزراعة ووزارة الصحة. في حين أن **المؤسسات العامة** المعنية بذلك الموضوع هي اتحاد الصناعات العراقي والشركة الوطنية لصناعات المواد الكيميائية واللدائن ومركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة والمنشأة العامة لصناعة الأسمدة وكليات الزراعة. ويستعين الجهاز **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب.

كذلك، فإن الجمهورية العراقية تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يمكن الجهاز المركزي للمواصفات والمقاييس العراقية من الاستفادة من خلال تعاونها معه في مجال إعداد المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية وتعديلها. أما هذه المنظمات الدولية فهي تشمل كلا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واتحاد الجمارك ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية.

---

(٣٥) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(36) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

(ب) الجمهورية العربية السورية

(١) هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية[٣٧]

أنشئت هيئة المواصفات والمقاييس الوطنية السورية عام ١٩٦٩ بموجب المرسوم ٢٤٨. وترتبط الهيئة بوزارة الصناعة وهي المؤسسة الوحيدة المخولة بوضع المواصفات والمقاييس الوطنية. وتتألف هيكليتها من مجلس إدارة ومدير عام ومديريات عدة أهمها مديرية المواصفات الغذائية ومديرية المواصفات الكيميائية. أما مجلس الإدارة وبموجب قرار من وزير الصناعة فيتألف من رئيس هو وزير الصناعة وثمانية أعضاء هم معاوني وزراء التموين والتجارة الداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية والصحة ومدير عام هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية ومدير عام إحدى المؤسسات الصناعية العامة ورئيس نقابة المهندسين السوريين ومندوب غرفة الصناعة في دمشق ومندوب مرشح من قبل الاتحاد العمالي العام. يعين هؤلاء الأعضاء من قبل وزير الصناعة على أساس ترشيح مسبق من قبل مؤسساتهم.

تتكون هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية من مجموعات تقنية. وهناك **لجنة فنية دائمة** مسؤولة عن تبني مسودة المواصفات يرأسها وزير الصناعة وتتألف من مندوبين عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمعنيين بالمواصفات. أما مدير عام الهيئة فهو نائب للرئيس، في حين أن الأعضاء هم مندوبون عن وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والتجارة الداخلية والكهرباء والتعليم العالي في جامعة دمشق والبناء والمباني والزراعة والنقل والنفط والموارد المعدنية والإدارة الداخلية بالإضافة إلى مندوبين عن مركز الاختبار والأبحاث والمؤسسات العامة للصناعات الهندسية والكيميائية والغذائية والنسيجية والأسمنت وجهات أخرى. أما **اللجان الاستشارية** فتتألف من مجالس استشارية قطاعية ولجان فرعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل أن تصبح المواصفة رسمية، تضع الهيئة مسودة وتنشرها وتشجع على تطبيقها بغية التأكد من مدى عمليتها وذلك قبل اعتمادها مواصفة وطنية. وتقرر وزارة الصناعة جعل أي مواصفة إلزامية بناء على طلب من قبل الهيئة.

وتعتمد هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية لدى وضعها المواصفات، **على مواصفات الدول العربية والأجنبية** المجاورة بالدرجة الأولى، لاسيما تلك التي تتمتع بظروف مناخية مماثلة لظروف سوريا. كذلك تعتمد الهيئة على المواصفات الدولية كتلك التي تصدر عن منظمة الأغذية والزراعة FAO ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO) وعن اللجنة الاقتصادية لأوروبا المنبثقة عن

(37) Syrian Arab Organization for standards and metrology: bulletin of structure and tasks, presented at the expert group meeting on the standards and norms in the Arab Countries, February 2-5 1999.

منظمة الأمم المتحدة United Nations Economic Commission for Europe (ECE) وعن والمنظمة الدولية للتوحيد القياس International Organization for Standardization (ISO)[٣٨].

وقد أصدرت هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية وعدلت ما يفوق الـ ١٧٨٦ مواصفة وطنية؛ وتعنى ٧١٦ منها بقطاع الزراعة والمواد الغذائية من جهة وبقطاع والمواد الكيميائية من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن **٩٠ في المائة** من هذه المواصفات **إلزامية**[٣٩].

كما تعمل الهيئة على إنشاء نظام **تصديق المختبرات** على طريقة (ISO-ECE) وذلك لبناء أسس صلبة في مجال الصناعة والاقتصاد[٤٠].

تتعاون الجهات المعنية في مجال **الرقابة**، وذلك بغية التأكد من جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة وذلك في المنشآت والأسواق المحلية وعند الاستيراد والتصدير. أما **الجهات التي تقوم بالرقابة** فهي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة المالية ومديرية الجمارك العامة ومديرية التجارة الخارجية[٤١].

وفي حال ضبطت مادة مستوردة مخالفة للمواصفة المثبتة على إجازة الاستيراد، تعاد البضاعة إلى مصدرها. وللمزيد من الدقة في تنفيذ المراقبة يتولى **المختبر المركزي** التابع للمؤسسة العامة للتجارة ومختبرات البحوث العلمية الزراعية مسؤولية الكشف عن فضلات المبيدات في الأغذية وتقوم جامعة دمشق– كلية الصيدلة بالكشف عن السموم المختلفة الأخرى في الأغذية.

تتعاون هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية على الصعيد المحلي مع الجهات التشريعية الوطنية، إذ أن هذه الهيئة هي الجهة المخولة بوضع المواصفات واعتمادها. كما انها توصي بجعلها إلزامية اذا كان في ذلك إفادة للمصلحة العامة. ولا تصبح المواصفة إلزامية إلا بقرار من وزارة الصناعة وذلك بناء على طلب من قبل الهيئة.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد وقعت الهيئة عدة **اتفاقيات** تعاون في إعداد المواصفات وتوحيدها مع الدول العربية الأخرى كلبنان ومصر والكويت والسعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب. كما تقوم الهيئة بتنسيق أعمالها مع نظيراتها العربية والدولية.

---

(٣٨) "توحيد المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية؛ هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية" – ورقة قطرية مقدمة في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

(39) The national standard body of Syria; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York.

(٤٠) توحيد المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية؛ هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية" – ورقة قطرية مقدمة في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

(٤١) انظر ٣٩ .

وتنتمي هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية إلى عدة منظمات إقليمية ودولية منها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس Arab Industrial development and Mining – Center for Standardization and Metrology (AIDMO - CSM) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي القانوني Organization Internationale de la Métrologie Légale (OIML) والجمعية الأميركية للاختبار والتوحيد القياسي American Standards and Metrology Organization (ASTM) واتحاد منتجات الالبان الدولية IDF وجمعية الكيميائيين التحليليين الرسميين Association of Official Analytical Chemists (AOAC) وغيرها.

وإلى جانب المؤسسات التي ذكرت آنفا، والتي تتعاون معها هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، لابد من الإشارة إلى أن الهيئة قد تتعاون مع جهات معنية محلية[٤٢] [٤٣] وإقليمية ودولية[٤٤] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. أما **الوزارات السورية** المعنية بالمدخلات الزراعية فهي تشمل كلا من وزارة الصحة ووزارة الصناعة.

في حين أن **المؤسسات العامة** المعنية تشمل اتحاد غرف التجارة السورية والمنظمة العامة للتجارة والتوزيع والمنظمة العامة للصناعات الغذائية والمنظمة العامة للصناعات الكيميائية وغرفة التجارة في دمشق والغرفة الصناعية في دمشق ومنظمة التجارة الخارجية للمواد الكيميائية والغذائية ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية وكليات الزراعة ومركز الأبحاث العلمية والبيئية.

وقد تستعين الهيئة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمركز العربي للتنمية الزراعية.

كذلك، فإن الجمهورية العربية السورية تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** حيث قد يفيد هذا التعاون هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية في مجال إعداد المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية وتعديلها. أما هذه المنظمات الدولية فهي تتضمن البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية.

---

(٤٢) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(٤٣) ليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠.

(44) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

(ج) الجمهورية اللبنانية

(١) مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ليبنور (LIBNOR)

تأسست مؤسسة ليبنور بناء على القانون الصادر في عام ١٩٦٢ وهي تخضع لأحكام المرسوم[٤٥] المتعلق بالنظام العام للمؤسسات العامة. وليبنور مؤسسة غير مستقلة حيث أنها تتبع وزارة الصناعة المسؤولة عن تعيين المدير العام ومجلس الإدارة.

وقد عين مجلس إدارته ومدة ولايته ٣ سنوات[٤٦] كما عين مديرها العام الحالي[٤٧]. وتمثل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية الدولة اللبنانية في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالمواصفات.

تتألف مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية من المدير العام ومجلس الإدارة يعاونهما أمين سر ومحاسب. أما مجلس الإدارة، فيتألف من الرئيس وهو مندوب عن شركة هندسية ونائب الرئيس وهو مندوب نقيب مهندسي بيروت إلى جانب خمسة أعضاء هم مندوبون عن جمعية الصناعيين اللبنانيين واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية والمديرية العامة للاقتصاد والمديرية العامة للبيئة. أما مفوض الحكومة لدى مجلس الإدارة فهو رئيس ديوان وزارة الصناعة.

إلا أن هيكلية مؤسسة ليبنور ليست هيكلية نهائية، إذ أنها لا تزال تملك مراكز شاغرة لابد أن يتبوأها لاحقا من ينجح في مباراة مجلس الخدمة المدنية. والنظام المقترح حاليا من قبل الأمين العام الحالي هو مطابق لما تقترحه المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO وذلك وفقا لتقرير منظمة الاسكوا حول تقييم المؤسسات الوطنية للمواصفات في دول منطقة الاسكوا ١٩٩٨[٤٨].

أما **الهيكلية** المقترحة فتتألف من مديريتين إحداهما تقنية والأخرى إدارية. وتتضمن المديرية التقنية ثلاث دوائر تعنى بالمواصفات والتصديق والخدمات. أما دائرة المواصفات فهناك اقتراح بأن تضم مهندسين وعلميين ومترجمي مصطلحات علمية وسكرتيرة تخدم دائرة التصديق أيضا. بينما يقترح تكوين دائرة التصديق من قاض ومستشارين قانونيين. أما دائرة الخدمات فستكون مكونة من أربع وحدات: المكتبة والمبيعات والعلاقات العامة والمعلوماتية. كذلك ستشمل المديرية الإدارية دائرة المحاسبة والأعمال الإدارية المؤلفة من ثلاث وحدات: المحاسبة والموظفين والإدارة.

---

(٤٥) المرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣.
(٤٦) المرسوم رقم ١٣٤٤٣ بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٢.
(٤٧) مرسوم رقم ١٣٤٤٤ بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٢.
(48) The National Standard Body of Lebanon; the Detailed Information Sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York.

إن مؤسسة ليبنور هي المؤسسة الوحيدة المخولة وضع المواصفات والمقاييس الوطنية لجميع السلع والمنتجات المعدة للاستهلاك المحلي والإنشاءات الفنية وطرق الفحص والتحليل والاختبار وغيرها؛ وهي **المسؤولة** على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي عن التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

تعد المؤسسة، مقاييس ومواصفات اختيارية وتنشرها، وبعدها تعطي الحكومة صفة الإلزام لأي من المواصفات اللبنانية وفقا لاعتبارات تتعلق بالسلامة العامة والصحة العامة والمصلحة الوطنية.

وحتى عام ١٩٨٧، كانت أكثر من ١٥ في المائة من هذه **المواصفات إلزامية** بموجب مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء. وبسبب الحرب اللبنانية لم تصدر مؤسسة ليبنور أكثر من ١٨٣ مواصفة لعدم توفر الإمكانيات. وقد ترجمت ٧٩ منها إلى اللغة الإنكليزية و٣٩ منها إلى اللغة الفرنسية.

وبين عام ١٩٩٨ و١٩٩٩، جددت مؤسسة ليبنور نشاطها وباشرت بتأليف لجان فنية عملت على تطوير بعض المواصفات الوطنية الموجودة واستحداث أخرى جديدة. فطورت واستحدثت ١٢٣ مواصفة، بعضها يتناول المواد الغذائية في حين يعالج البعض الآخر الفاكهة الطازجة وغيرها من المواضيع. وقد أخذت أكثر من ٨٥ في المائة من هذه المواصفات، طابعا إلزاميا.

توضع **المواصفات** والمقاييس وتناقش **وتصاغ** ضمن لجان اختصاصية تؤلفها المؤسسة لهذا الغرض. ويتمثل في هذه اللجان بالإضافة إلى المؤسسة، جميع المعنيين من القطاعين العام والخاص مثل الوزارات والصناعيين والمستوردين والخبراء والمختبرات والمعاهد التقنية والجامعات.

ولا بد من الإشارة إلى انه خلافا لما يحدث في بعض البلدان الأخرى، لدى إقرار المواصفة، تنشر المواصفة التي تم إقرارها في الجريدة الرسمية أولا كمواصفة اختيارية. وبعدها، قد تصبح المواصفة **إلزامية** بناء على طلب مؤسسة ليبنور أو وزير الاقتصاد لأسباب تتعلق بالصحة العامة والأمان والمسائل الوطنية، فيوافق عليها مجلس الإدارة أولا ويرفعها إلى مجلس الوزراء ليوافق عليها.إلا أن هذه الطريقة في وضع المواصفة قابلة للتعديل.

ليس هنالك من تاريخ معين **لتعديل** المواصفات إلا أن مؤسسة ليبنور تعيد النظر بالمواصفات كل ثلاث سنوات لتكييفها إذا لزم الأمر مع التغيرات التي تطرأ مع التكنولوجيا الحديثة. وتعدل مؤسسة ليبنور المواصفة الوطنية بعد اقتراح الجهات المعنية المختصة. ثم تنشر هذه التعديلات في الجريدة الرسمية كي تنفذ وذلك بعد اجتياز نفس مراحل التي تتطلبها عملية وضع المواصفة؛ وتحتفظ المواصفة المعدلة بعدها، برقمها الأساسي مع تعديل تاريخ الإصدار.

الإطار رقم ٥. بعض **المواصفات القياسية المتعلقة ببعض المدخلات الزراعية** التي أصدرتها مؤسسة المواصفات والمقاييس في لبنان.

منها ما يتعلق **بالأسمدة** مثل:

١. تحديد تركيب سوبر فوسفات الجير (١٩٦٦) المهيأ للاستعمال كسماد كيميائي وطرق اخذ العينات وشروط قبوله

٢. الخصائص الكيميائية والفيزيائية الواجب توفرها في الأسمدة الكيميائية المركبة (١٩٧٣)

منها ما يتعلق **بالأعلاف** الحيوانية مثل:

١. أعلاف الطيور الداجنة المركبة من عناصر غذائية قابلة للهضم بالنسبة اللازمة لنمو الطيور وإنتاجيتها (١٩٦٦)

٢. أعلاف الطيور الداجنة المركبة من عناصر غذائية قابلة للهضم بالنسبة اللازمة لنمو الطيور وإنتاجيتها (١٩٦٦)

٣. أعلاف المواشي المركبة الكاملة المعدة لتغذية الأبقار (١٩٦٦)

تنفرد الوزارات والإدارات الرسمية المعنية **بالمراقبة المباشرة** لتطبيق المواصفة الإلزامية اذ لا تملك مؤسسة ليبنور حق الرقابة على تطبيق المواصفات. أما بالنسبة لتنفيذ المواصفات والمقاييس المتعلقة بالمدخلات الزراعية، فإن وزارة الزراعة هي التي تتولى مهمة المراقبة. فعند وصول الأدوية الزراعية المستوردة إلى المرفأ يراقب البضاعة مهندس زراعي مندوب من قبل الوزارة للتأكد من أنها مطابقة للمواصفات. ووفقا لوزارة الزراعة، ما زالت مختبرات فحص العينات غير متوفرة.

أما بالنسبة **للتسجيل**، فتعتمد الوزارة على كون الدواء مسجلا في ثلاث دول نامية لتسمح بتسجيله في لبنان إذ أن الالتزام بهذا الشرط من قبل التاجر يضمن للوزارة صحة المعلومات المتعلقة بالدواء.

تمنح مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية "**علامة الجودة**" للمنتوجات المحلية الملتزمة بمواصفاتها. في هذه الحالة **تراقب** المؤسسة بطريقة **غير مباشرة** تطبيق المواصفات على المنتوجات التي تحمل هذه العلامة.

تنتسب مؤسسة ليبنور إلى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية للتوحيد القياسي. **فتتعاون** المؤسسة في مجال المعايرة **على الصعيد الإقليمي** مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين– مركز المواصفات والمقاييس AIDMO-CSM بهدف تحسين التعاون الاقتصادي بين الدول العربية. كما ساهمت مؤسسة ليبنور في وضع مواصفات عربية من خلال مشاركتها الفعالة ضمن المنظمة العربية للمواصفات (ASMO) في الأردن قبل أن تدمج هذه الأخيرة بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والتوحيد القياسي (AIDMO-CSM).

أما **على الصعيد العالمي**، فكانت مؤسسة ليبنور في الماضي تتعاون مع المنظمات العالمية للتقييس بغية تسهيل التعاون الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية في مجال التوحيد القياسي . لكن اليوم، تحول الميزانية المحدودة دون المشاركة في هذه المنظمات. كما تملك المؤسسة مجموعات كاملة من المواصفات الدولية، مثل مواصفات لجنة دستور الأغذية *Codex alimentarius* والمنظمة الدولية للتوحيد

القياسي ISO والمواصفات البريطانية ومواصفات بعض الدول العربية التي تعتمد عليها اللجان الفنية عند وضع المواصفات الوطنية، ويمكن لاي شخص مهتم الاطلاع عليها.

وإلى جانب المؤسسات التي ذكرت آنفا والتي تتعاون معها مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون الهيئة مع جهات معنية محلية[٤٩] وإقليمية ودولية[٥٠] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. **فالوزارات اللبنانية** المعنية بالمدخلات الزراعية الى جانب وزارة الزراعة هي التالية: وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة البيئة ووزارة الصحة ووزارة الصناعة والنفط.

أما المؤسسات العامة المعنية فهي المجلس الأعلى للجمارك ومركز التفتيش المركزي ومكتب الأبحاث الزراعية وكليات الزراعة وغرف التجارة والصناعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

كما قد تستعين الهيئة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

هذا وتتعاون الجمهورية اللبنانية مع بعض **المنظمات الدولية** والتي قد تستفيد من تعاونها هيئة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية في مجال إعداد المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية وتعديلها. أما هذه المنظمات الدولية فهي البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية ومجلس اتحاد الجمارك.

(٢) المؤسسات اللبنانية المعنية بالمواصفات والقوانين المتعلقة بالمدخلات الزراعية

أ- دائرة الصيدلة ولجنة الأدوية الزراعية في وزارة الزراعة

تعمل دائرة الصيدلة بالتعاون مع لجنة الأدوية الزراعية، على وضع التشريعات المتعلقة بالأدوية الزراعية. وبناء على المادة رقم ٤ من المرسوم رقم ١٣٥٢٨ من عام ١٩٩٨ الصادر عن وزارة الزراعة والمتعلق بالنصوص التنظيمية لتجارة الأدوية، شكلت **لجنة الأدوية الزراعية.**

تتألف هذه اللجنة من الرئيس وهو وزير الزراعة و١٣ عضوا هم مدير عام وزارة الزراعة ومدير الثروة الزراعية ورئيس مصلحة وقاية النبات ومندوبين عن وزارة الصحة ووزارة البيئة والمجلس الوطني للبحوث العلمية وأخصائيين في وقاية النبات والأدوية الزراعية من مؤسسات علمية

---

(٤٩) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. الاسكوا (بغداد ١٩٨٨).

(50) Worldwide Government Directory with International Organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ومندوبي مهن استيراد وبيع وتصنيع وتحضير وتوضيب أو استعمال الأدوية الزراعية ومهندس زراعي يمثل إحدى النقابات الزراعية ورئيس دائرة الصيدلة النباتية.

نصت المادة رقم ٥ من المرسوم رقم ١٣٥٢٨ من عام ١٩٩٨ على مهام هذه اللجنة وأهمها:

- وضع جدول بالأدوية الزراعية المسموح بإدخالها أو استعمالها من الناحية الصحية بالإضافة إلى جدول بكمية فضلات الأدوية الزراعية المسموح بها استنادا إلى جدول الفضلات المسموح بها عالميا لكل محصول زراعي معد للاستهلاك
- تعنى اللجنة أيضا بوضع جداول تحدد المدة الفاصلة بين تاريخ استعمال كل مبيد ووقت جني المحصول، فتدرس الأخطار التي تهدد الإنسان والحيوان والنبات والطيور والحشرات النافعة الناجمة عن استعمال بعض الأدوية الزراعية المرخص لها
- تضع شروط الوقاية من أخطار التسمم بالأدوية الزراعية
- تحدد نماذج السجلات المفروضة والمعلومات الواجب تضمينها ومواصفات الأوعية والمعلومات المفروض ظهورها على الملصق

١٠١- القوانين المتعلقة بالمدخلات الزراعية في لبنان

القوانين المتعلقة بالمبيدات في لبنان[٥١]

تعنى القوانين المتعلقة باستيراد واستعمال مبيدات الآفات الزراعية، بالحصول على ترخيص لتعاطي مهن **استيراد** الأدوية الزراعية **وبيعها وتوضيبها وتحضيرها وصنعها وتعهد** استعمالها.

- ينظم قانون مهنة **الاستيراد** تحميل ونقل وسلامة وتفريغ الأدوية الزراعية
- يعنى القانون الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة **بيع** الأدوية الزراعية بمدة صلاحية الأدوية والدعاية لها، كما يعنى بمواصفات المحل والمخازن والتجهيز لسلامة العاملين
- يتعلق القانون الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة **توضيب** الأدوية الزراعية بمساحة البناء وموقعه ومستلزمات البيئة والصحة والسلامة العامة والتعبئة والتخزين
- يعنى قانون الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة **تحضير وصنع** الأدوية الزراعية بمساحة البناء وموقعه وتجهيزاته والخزانات وتجهيز المختبرات وضمان الجودة.

(٥١) مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها في الجمهورية اللبنانية. ورقة عمل في إجماع فريق الخبراء حول مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها فيدول منطقة الاسكوا (الاسكوا، بيروت ٧-٩ حزيران ١٩٩٩).

- ينظم قانون الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة **تعهد** استعمال الأدوية الزراعية نوعية معدات الرش ومعرفة سمية الدواء ومسك دفاتر لتدوين المعلومات المتعلقة بالزبون وبالدواء والمحاصيل المرشوشة.

الإطار رقم ٦ المعلومات المطلوبة لتسجيل دواء زراعي

تطلب وزارة الزراعة المعلومات التالية لتسجيل دواء زراعي معين بناء على نظام تسجيل الأدوية الزراعية (تعديل قرار رقم ١/٢٩):

١. اسم المادة الفعالة والمستحضر التجاري

٢. شهادة تسجيل في ثلاث دول من الدول الخمس التالية: اليابان وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

٣. معلومات عن دراسة السمية والتأثير على البيئة

٤. نوع الآفات المستهدفة والسمية على النبات

وقد صدر عام ١٩٩٨ القرار ١/٩٤ الذي يحظر استيراد بعض الأدوية الزراعية وموادها الفعالة لأنها مضرة بالصحة العامة. أما أسماء الأدوية الممنوعة فموجودة في الملحق ٣.

وكانت وزارة الزراعة قد أصدرت القرار ١/٩٢ الذي يتعلق بمواصفات ملصق عبوات الأدوية الزراعية، وبدأ العمل به ابتداء من أوائل العام ١٩٩٩. ومن أهم المعلومات التي يجب أن يحتوي عليها الملصق، وذلك وفقا لتعليمات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة الدولية (WHO) ١. الاسم التجاري ٢. والمادة الفعالة، ٣. طريقة الفعالية، ٤. الرموز التحذيرية والتوضيحية، ٥. تواريخ الإنتاج والصلاحية، ٦. طريقة التخلص من العبوة ٧. والخصائص الفيزيائية والكيميائية للدواء.

أما القوانين المتعلقة باستيراد واستخدام المبيدات الزراعية في بعض دول منطقة الاسكوا الأخرى فترد في دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي[٥٢].

(٥٢) دراسة تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي. جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم. حزيران (يونيو) ١٩٩٦.

أما بالنسبة **للأسمدة** والأتربة الزراعية فلم تكن هناك **قوانين** لاستيرادها إذ سمح باستيرادها جميعا دونما استثناء وذلك وفقا للقرار رقم ١/١٣ بتاريخ ١٩٩٢ إلا أنه لابد من إرفاق البضاعة بشهادة تحليل مخبري من بلد المنشأ يبين محتويات الأسمدة وتركيبها. وتلصق على العبوات بيانات حول تركيبة السماد والوزن الصافي. وقد تخضع هذه البضاعة إلى تحليل عينات للتأكد من جودتها. وفي عام ٢٠٠٠ ورد في القرار ١/٩٠[٥٣] مادة تتعلق تلزم إخضاع الأسمدة الأزوتية التي تزيد نسبة الازوت فيها عن ٣٤ في المائة إلى إجازة استيراد مسبقة من وزارة الدفاع الوطني لأنها تعتبر من لوازم لصنع المتفجرات[٥٤].

أما من ناحية المواصفات والمقاييس المتعلقة **بالإنتاج الحيواني** التي وضعتها وزارة الزراعة فهناك مشروع **قرار** نظامي يتعلق بالشروط الواجب توفرها لإنشاء مصانع للأدوية والأمصال واللقاحات البيطرية. ويهدف هذا المشروع إلى الالتزام بمبادئ ضمان مستوى عال من الجودة للأدوية المصنعة. يتضمن هذا القرار موادا تعنى بإدارة المصنع والمختبرات والتخزين والتوضيب. ومن أهم ما يرد في القرار هي أصول التصنيع الجيد للأدوية البيطرية وشروطه. ويعنى هذا النظام بالجهاز البشري والمعدات.

أما بالنسبة **لتحقيق الجودة** فهناك جهاز يستند أليه المصنع للتحقق من جودة المواد الأولية ومراقبة عملية التصنيع بمختلف مراحلها. ويضع الجهاز تعليمات خطية مفصلة لكل اختبار وتحليل ويراقب العبوات وسمات التعريف ويقيم جودة وثبات الأدوية المنتجة ويتخذ الإجراءات المناسبة.

وفيما يخص **استيراد** الأدوية من المصانع الأجنبية، فهناك مستندات واستمارات تطلبها وزارة الزراعة من المصدر للسماح بإدخال الأدوية. وتكون هذه المعلومات مصدقة من قبل المؤسسة الرسمية المنوط بها مهمة مراقبة مصنعي الأدوية وغرفة التجارة أو المؤسسة المسؤولة والقنصلية اللبنانية في البلد المصدر.

تعنى وزارة الزراعة بمراقبة **تطبيق قوانين** الأدوية والأسمدة الزراعية من خلال أخذ العينات وفحصها في **المختبرات** المعتمدة (كمختبر معهد البحوث الصناعية أو مختبر مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية أو المختبر المركزي التابع لوزارة الصحة)، فتتأكد من مطابقة مواصفات العبوات والملصقات ومواصفات مضمون العبوات مقارنة مع المعلومات الظاهرة على الملصقات، كالنسبة المئوية للمادة الفعالة وكميات المواد غير الفعالة.

(٥٣) القرار رقم ١/٩٠ الصادر عن وزارة الزراعة والمتعلق بشروط استيراد الأسمدة الزراعية.
(٥٤) القرار رقم ١/١٤٧ الصادر عن وزارة الزراعة والمتعلق بتعديل القرار رقم ١/٩٠.

كما تهتم وزارة الزراعة أيضا بالإشراف على عدم إدخال أي من المبيدات الممنوع استيرادها.

ب - معهد البحوث الصناعية[٥٥]

تأسس معهد البحوث الصناعية عام ١٩٥٣ وهو مؤسسة لبنانية ذات منفعة عامة غير تجارية بموجب مرسوم ١٠٠٥٩ تاريخ ١٧ آب ١٩٥٥. وترتبط هذه المؤسسة بوزارة الصناعة ولكنها مستقلة إداريا وماليا. يقوم المعهد بإجراء الدراسات والأبحاث الصناعية العلمية والفحص والقياس العلمي.

أما مختبرات معهد البحوث الصناعية فمجازة قانونيا ومرخص لها القيام بإجراء البحوث والفحوص والتحاليل بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٤٩٦٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٢.

يبلغ **عدد موظفي** المعهد ٣٦ موظفا من خبراء ومهندسين في مجالات مختلفة. يشارك فريق العمل التقني في مؤتمرات وورش عمل في عدة مجالات منها الزراعة كما يشارك المعهد في إعداد المواصفات اللبنانية وذلك ضمن مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية (ليبنور).

أما معدل عمر الموظفين في معهد البحوث الصناعية فيبلغ ٣٦ عاما، ١٢ امرأة و٢٤ رجلا. أما مستواهم العلمي فخمسة منهم يحملون شهادة الدكتوراه وعشرة يحملون الماجستير وسبعة بكالوريوس في حين أن خمسة يحملون شهادة إدارية وتسعة منهم يحملون شهادة تقنية ومعظمهم وظف بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٨.

يتألف **مجلس أمناء** معهد البحوث الصناعية من رئيس هو وزير الصناعة ونائب للرئيس هو رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين بالإضافة إلى الأعضاء وهم رئيس غرفة التجارة والصناعة ومدير عام وزارة الصناعة ورئيس المجلس الوطني للبحوث العلمية ورئيس مجلس الإنماء والإعمار وعضو في مجلس مجموعة الصناعيين اللبنانيين ومندوبين عن مجموعة الأعمال والاقتصاد.

يوفر معهد البحوث الصناعية خدمات موثوق بها دوليا في الفحص والقياس والتحليل للمواد وإصدار شهادات الجودة وشهادات المطابقة وذلك إلى جانب خدمات أخرى كإجراء بحوث ودراسات متعلقة بقيام صناعات جديدة وتوفير الاستشارات الاختصاصية من تكنولوجيا إدارية واقتصادية لقضايا الإنماء الصناعي.

كما يشارك معهد البحوث الصناعية في كل اللجان الفنية على الصعيد الوطني التي تدعو إليها مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور) بغية دراسة وإصدار مواصفات قياسية لبنانية. فالمعهد

(٥٥) نشرة المعهد عدد رقم ١ عام ١٩٩٩ وعدد رقم ٢ عام ٢٠٠٠.

يتمتع بالموارد المناسبة من وسائل تقنية وكفاءات بشرية تؤهله لوضع مواصفات قياسية وفقا للحاجات المطلوبة.

يملك المعهد عدة مختبرات وهي مختبر التحليل الكيميائي والفيزيوكيميائي ومختبر التربة والهندسة المدنية ومختبر البترول والمشتقات النفطية ومختبر المترولوجيا وشؤون التوحيد القياسي والمعايرة ومختبرات مختلفة أخرى ومشاغل فنية. وإلى جانب هذه المختبرات، هناك وحدات صناعية تجريبية ومراكز تدريب.

أما المكتبة العلمية فمجهزة بمراجع تقنية حديثة يتم تجديدها بصورة دائمة.

وفي إطار اتفاق المساعدة التقنية التي يقدمها معهد البحوث الصناعية لمؤسسة المقاييس والمواصفات (ليبنور)، يقدم المعهد خدمات متخصصة في مختلف المجالات منها الهندسة الزراعية والكيمياء بهدف وضع مواصفات ومقاييس باتت حاجة وطنية في عصر العولمة. وقد تم إصدار عدد من المواصفات خلال سنة ١٩٩٩ من ضمنها ٤٧ مواصفة إلزامية، حيث أن معهد البحوث الصناعية هو أحد المختبرات الثلاثة المعتمدة للقيام بالفحوص والتحاليل اللازمة لمنح شهادة المطابقة.

لابد للإشارة إلى أن لمعهد البحوث الصناعية **مختبرات** لتحليل الأسمدة ومبيدات الآفات الزراعية والتحاليل الكيميائية والفيزيائية الأخرى لعدة مواد صناعية. وفي جميع تحاليلها، تراعي المختبرات الطرق العلمية المرجعية التي تلحظها المؤسسات العلمية الدولية المعروفة مثل الرابطة الأميركية للكيمائيين التحليليين الرسميين (AOAC) والجمعية الأميركية للفحص والتوحيد القياسي (ASTM) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO والمؤسسة الفرنسية للمواصفات (AFNOR) Association Française des Normes والمؤسســـة الألمانية للمواصفات (DIN) German Standards Institution وذلك وفقا لما تتطلبه المواد موضوع التحليل.

في شهر أيار ١٩٩٨ تم وضع **خطة إستراتيجية** جديدة تهدف إلى إعادة **تأهيل** معهد البحوث الصناعية من خلال تعزيز جهازه البشري وتحديث تجهيزاته الفنية والمادية. ومن أهم الخطوات التي اعتمدتها تلك الخطة، تحسين ورفع كفاءة المعدات والتجهيزات المخبرية، وذلك من خلال تجديد بعض المعدات الموجودة وشراء معدات جديدة متطورة من أجل تطبيق المواصفات الدولية خاصة في المجالات البيئية .

كما تم شراء معدات لفحص فضلات المبيدات وتكون هذه المعدات جاهزة للاستخدام خلال شهر تموز وذلك بعد استدعاء الخبراء لتدريب المختصين وتأهيلهم وإرسال بعثات التقنيين إلى المختبرات في الخارج لاكتساب الخبرة.

وفي عام ١٩٩٩ شارك تقنيو وإداريو معهد الأبحاث الصناعية في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والطاولات المستديرة داخل لبنان وخارجه مما ساهم في إغناء معلوماتهم بغية تأهيلهم لدى دخولهم في الألفية الثالثة.

نفذت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور) ندوة المواصفات القياسية والمطابقة **بالتعاون** مع معهد البحوث الصناعية. وكانت وزارة الصناعة قد نظمت هذه الندوة بالاشتراك مع وزارة الأشغال والأونسكو. وقد صدرت عن هذه الندوة عدة توصيات أهمها:

- ضرورة مشاركة جميع المعنيين في إعداد الموصفات القياسية اللبنانية بمن فيهم الصناعيين والمستوردين والجامعات والمختبرات ومراكز الأبحاث
- تسويق شارة المطابقة اللبنانية وتطبيقها في أسرع وقت
- اعتماد المواصفات الإقليمية والدولية لتسهيل التبادل وتشجيع الصادرات الوطنية

ج- مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية

هي مصلحة مستقلة ماديا تتبع لوصاية وزير الزراعة. **أنشئت** هذه المؤسسة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٦٧٦٦ تاريخ ١٩٥٧/٨/٧، أما الغاية من إنشائها فهي تنظيم جميع أعمال البحث والاختبار وتنسيقها وتنفيذها وتحسين المواشي والطيور الداجنة والصناعات المشتقة من إنتاجها وتصنيف الإنتاج الزراعي وتحديد أصول تخزينه وحفظه والصناعات المشتقة منه وتنفيذ هذه الأعمال ومراقبتها ونشر نتائجها.

تتألف مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية من مجلس إدارة وهو السلطة التقريرية التي تضع السياسة العامة للمؤسسة وتقرر برامج الأبحاث والاختبارات التي تعني المزارع والقطاع الزراعي والموازنة. ويتألف مجلس الإدارة من اختصاصيين في الحقل الزراعي وكذلك أعضاء يمثلون الهيئات الزراعية والقطاع الزراعي. ويقوم مدير عام المؤسسة بإدارتها وهو السلطة التنفيذية، يعاونه جهازين فني وإداري. ويتألف الجهاز الإداري من مراقب عقد النفقات ومحاسب ورئيس الدائرة الإدارية وأمين المكتبة وجهاز فني.

ويتألف الجهاز الفني من باحثين (حملة شهادة الدكتوراه) وعددهم ٥٢ في الملاك (٢٠ منهم موجودون حاليا) ومن معاونين ومساعدين فنيين من حملة شهادة الهندسة الزراعية والطب البيطري والإجازات في العلوم ودبلوم المدارس الزراعية الثانوية.

كما أن للمؤسسة ثمانية مراكز منتشرة في مختلف المناطق اللبنانية وهي محطات تل عمارة وتربل (حاليا بتصرف إيكاردا) وكفردان والفنار والعبده وكفرشخنا وصور ولبعا.

وتقوم المؤسسة بأبحاث تطبيقية وتقدم تسهيلات مخبرية لدعم المزارع والمساهمة في حل المشاكل التي تعترض مزروعاته وتعنى بتحليل الأسمدة والمبيدات المستوردة لمعرفة نسبة مطابقة محتويات العبوات مع ما ورد في شهادة المنشأ وتصدر تقريرا للجمارك بغية إدخالها أو إعادتها إلى البلد المصدر.

وتنفذ مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية مشاريع عمل ذاتية أو مشاريع مشتركة مع منظمات عالمية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والمركز العربي للبحوث في المناطق القاحلة والمناطق الجافة – Arab Center for the Studies of Arid Areas and Dry Zones (ACSAD) والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة – International Center for Agricultural Research in Dry Areas (ICARDA) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية – United Nations Development Program (UNDP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO).

ويصدر عن المؤسسة نشرات علمية زراعية إضافة إلى تقارير فنية في مختلف الاختصاصات.

وقد استطاعت المؤسسة منذ عام ١٩٩٣ أن تعيد بنيتها التحتية التي تشمل ترميم مبانيها وتجهيز مختبراتها ومعداتها والأدوات الموجودة فيها بالإضافة إلى إنشاء مختبرات جديدة (لزراعة الأنسجة ومراقبة المواد الغذائية) وذلك بمساعدة منظمات وهيئات دولية وبتمويل إما عبر قروض من صناديق دولية أومن موازنتها الخاصة.

(هـ) الجمهورية اليمنية

(١) الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة[٥٦]

بموجب قرار جمهوري رقم ١١٨ عام ١٩٩٢ **أنشئ** جهاز المواصفات والمقاييس التابع لوزارة الصناعة. وفي عام ١٩٩٧ أقر مجلس وزراء الحكومة اليمنية، بموجب القرار رقم ٢٣١ إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، تكون هيئة مستقلة ماديا وإداريا لتواكب بذلك التطور الصناعي المتسارع وسياسة عولمة التجارة واتفاقات منظمة التجارة الدولية مما يعزز دورها في تطوير جودة الصناعات الوطنية وتوفير الحماية للمستهلك.

تتألف الهيئة من ١٢ إدارة تعنى بالمواصفات والمقاييس والمعايرة وتأكيد الجودة والتحليل الآلي والبحوث والعلاقات والتوثيق والتخطيط والمتابعة وغيرها، بالإضافة إلى أربع إدارات تعنى بالاختبارات إحداها مخصصة لاختبارات المواد الزراعية والغذائية.

---

(٥٦) هيئة المواصفات والمقاييس اليمنية ودورها في تنمية الصناعات الوطنية .ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء حول المواصفات والمقاييس في الدول العربية، عمان ٢-٥ شباط / فبراير ١٩٩٩.

وتقوم الهيئة **بالرقابة والتفتيش** بغية ضمان مطابقة السلع للمواصفات الموضوعة لتؤمن السلامة والصحة العامة. ولتحقيق هذه الأهداف تمارس الهيئة صلاحياتها في ضبط الجودة فتجري الفحوصات لجميع السلع وتتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة ومعايرة أجهزة الوزن والقياس وتصدر شهادة المطابقة وتمنح علامة الجودة. كما تقدم الهيئة الاستشارة الفنية للمعنيين في مجال ضبط الجودة وتعد الدراسات والبحوث والتدريب والتأهيل لرفع كفاءة العاملين في الهيئة.

تعمل الهيئة أيضا على تنمية العلاقات **والتعاون** مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية وتصدر النشرات والمطبوعات المتعلقة بمجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

إلى جانب المؤسسات التي ذكرت والتي تتعاون معها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون الهيئة مع جهات معنية محلية[٥٧] [٥٨] وإقليمية ودولية[٥٩] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. أما **الوزارات اليمنية** المعنية بالمدخلات الزراعية هي وزارة التموين والتجارة ووزارة الثروة السمكية ووزارة الزراعة والموارد المائية ووزارة الصحة ووحدة تطوير الصناعات الصغيرة في وزارة الصناعة

أما **المؤسسات العامة** المعنية فهي الشركة الوطنية للتجارة الخارجية والشركة الوطنية للتجارة الداخلية والشركة اليمنية للصناعة والتجارة والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب وغرفة تجارة صنعاء وكليات الزراعة والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات.

هذا وقد تستعين الهيئة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

كما أن الجمهورية اليمنية تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** لما قد يعود بالنفع الى الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية.

---

(٥٧) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(٥٨) دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠.

(59) Worldwide Government Directory with International Organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

(و) جمهورية مصر العربية

(١) الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج[٦٠]

أنشأت الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج عام ١٩٥٧ وهي هيئة حكومية بموجب قرار رئاسي رقم ٢٩/١٩٥٧. وأعيد تنظيمها بموجب القرار الرئاسي رقم ٣٩٢/١٩٧٩ فأصبحت مستقلة وتابعة لوزارة الصناعة والثروة المعدنية.

يدير الهيئة مجلس إدارة **يتألف** من رئيس و٢٠ عضوا تم انتدابهم عن جهات معنية بالمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في مختلف القطاعات الصناعية والوزارات وغيرها. ويعين وزير الصناعة عضوان أخصائيان في موضوع المواصفات والمقاييس.

تتألف الهيئة من ٦٠ عضوا فنيا يعملون في أكثر من مائة لجنة فنية وطنية.

على الصعيد المحلي **تتعاون** الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج في إعداد المواصفات مع جميع الجهات الوطنية المعنية بعمليات الإنتاج أو التصدير أو الاستيراد أو الرقابة كالدوائر الحكومية (وزارة الصحة ووزارة الزراعة) والمؤسسات العامة المعنية (هيئة الرقابة على الصادرات والواردات) والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى المستهلكين. وتشارك هذه المؤسسات في أكثر من مئة لجنة فنية وطنية تتألف كل منها من ١٠-١٥ عضوا.

وتساعد الهيئة على تنمية الاقتصاد الوطني والصناعة كما تساهم في حماية المستهلك والبيئة.

أما على الصعيد الإقليمي فتتعاون الهيئة مع مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO-CSM في إنشاء المواصفات التي تهدف إلى ازدياد التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية. كما تم توقيع عدة اتفاقيات تعاون بين الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج وعدد من أجهزة التوحيد القياسي العربية (السعودية، ليبيا، سوريا، الأردن، اليمن، تونس، البحرين، لبنان وفلسطين). وتتعاون الهيئة إقليميا أيضا مع المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي ARSO African Regional Standardization Organization وتشارك في تسع لجان فنية عنها.

(٦٠) دور الهيئة العربية المصرية العامة للتوحيد القياسي في مجال مواءمة المواصفات القياسية المصرية لبعض السلع الزراعية. ورقة عمل مقدمة في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

وعلى الصعيد الدولي تتعاون الهيئة مع الاتحاد الدولي لتطبيق المواصفات International Federation for the Application of Norms (IFAN) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) لتسهيل التعاون الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية في مصر في مجال المواصفات. وقد ساهمت الهيئة في ١٨ لجنة فنية في المنظمة الدولية لعلم القياس القانوني (OIML) و٢٤ في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO). وشكلت اللجنة المصرية لدستور الأغذية عام ١٩٨٨ بقرار من وزير الصناعة والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وهي الجهاز المسؤول عن الاتصال بتلك اللجنة. فتحضر هذه اللجنة اجتماعات اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة دستور الأغذية (*Codex alimentarius*) لمواكبة كل جديد في مجال الصناعات الغذائية، لتتبنى ما تراه مناسبا من توصيات وقرارات. وقد وقعت الهيئة اتفاقيات تعاون فنية ثنائية مع الهيئات العربية مثل السعودية وليبيا وتونس وغيرها، كما وقعت اتفاقات مع الهيئات الأجنبية كالمؤسسة البريطانية للمواصفات British Standards Institution (BSI) والمؤسسة الفرنسية للمواصفات (AFNOR) والمعهد الوطني للمواصفات الأميركية American National Standards Institute (ANSI) الخ.

أعدت الهيئة حتى سنة ١٩٩٧ ما يعادل **٣٤٧٤ مواصفة** في مختلف القطاعات من خلال عمل مائة لجنة فنية من مختلف الاختصاصات تغطي ٢٠،٩ في المائة منها قطاع الزراعة والأغذية و٢٧،٣ في المائة منها قطاع المواد الكيميائية والنفطية[٦١]. وتعتمد الهيئة، المواصفات الدولية بموجب القرار الوزاري رقم ٤٢/١٩٩٤ الذي ينص على اعتماد مواصفة أجنبية إذا لم تتوفر مواصفة مصرية. فتعتمد الهيئة في إعداد ووضع مواصفاتها الوطنية على عدة مراجع أهمها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ولجنة دستور الأغذية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ومواصفات وتوجيهات السوق الأوروبية المشتركة والمواصفات الوطنية لبعض الدول العربية بالإضافة إلى دراسات محلية لكليات الزراعة ومراكز البحوث المختلفة كمعهد بحوث أمراض النبات ومعهد بحوث الإنتاج الحيواني في مركز البحوث الزراعية.

لا تمثل **المواصفات الإلزامية** اكثر من ١٠ في المائة من مجموع المواصفات، وهي تشمل صناعات عدة، أهمها الأغذية والمواد الكيميائية.

ويتم **تطبيق المواصفات** إما بصورة مباشرة فيتم التفتيش الشهري على بعض السلع لفحصها والتأكد من مطابقتها للمواصفات، أو بالطريقة غير المباشرة فتمنح الهيئة علامة الجودة للصناعات المحلية التي تطبق المواصفات. وحتى عام ١٩٩٧ منحت علامة الجودة لـــ ٢١٩ صناعة: ٧٦ منها للمواد الكيميائية و٣٥ منها للمواد الغذائية.

تبدأ **مراقبة تطبيق** المواصفات الإلزامية في أول مراحل الزراعة حيث توفر وزارة الزراعة المصرية البذور المنتقاة وترشد المزارعين على استخدام الأسمدة والمبيدات وتشاركهم في حل المشاكل بواسطة المعاهد البحثية التابعة لها. وتملك الهيئة خمسة مختبرات وطنية لفحص التربة والمواد الكيميائية والغذائية وللتفتيش عن فضلات المبيدات مثلا وغيرها. فتعطي شهادات المطابقة للمواصفات الإلزامية وتمنح علامة الجودة للمواصفات الإلزامية. هذا وأقام المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في

(61) The national standard body of Egypt; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998,

الأغذية التابع لمركز البحوث الزراعية في وزارة الزراعة، حلقة نقاشية حول نظام تسجيل المبيدات في مصر في شهر نيسان (أبريل) الماضي. وكان من أهم أهداف هذا النقاش:

- شرح التطور في نظام تسجيل المبيدات في مصر بين القرارين ٦٦٣ لسنة ١٩٩٨ و ٢١٥ لسنة ١٩٨٥.
- عرض ما تم تنفيذه وما زال قيد التنفيذ
- استطلاع آراء المشاركين في تنفيذ باقي البنود القرار الوزاري من خلال المناقشات

إلى جانب المؤسسات التي ذكرت والتي **تتعاون** معها الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون الهيئة مع جهات معنية محلية[٦٢] [٦٣] وإقليمية ودولية[٦٤] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية، في حين أن **الوزارات المصرية** التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية هي وزارة الصناعة والموارد المعدنية ووزارة الصحة والإسكان ووزارة شؤون البيئة.

أما **المؤسسات العامة** المعنية فهي: مراكز البحوث المختلفة كالمركز العربي الدولي للزراعة وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والمعهد الفني الكيماوي في شبرا وغرفة معلومات الهيئة العامة للتصنيع.

كما قد تستعين الهيئة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

كذلك فان جمهورية مصر العربية تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يفيد الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة ومجلس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واتحاد الجمارك ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية.

---

(٦٢) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(٦٣) دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠.

(64) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

(ز) دولة الإمارات العربية المتحدة

(١) مديرية المواصفات والمقاييس في دولة الإمارات[٦٥]

أنشئت المديرية بموجب قانون فدرالي رقم ١٤/١٩٧٦ وهي دائرة حكومية تابعة لوزارة المالية والصناعة. تديرها لجنة يترأسها وزير المالية والصناعة أو نائب عنه. **وتتألف** اللجنة من مدير عام المديرية ومندوب عن كل من وزارة الصحة والأشغال العامة والأعلام والزراعة والثروة السمكية والإسكان والكهرباء والمياه والتربية والتخطيط والنفط والموارد المعدنية والاقتصاد والتجارة، إضافة إلى مندوبين من كل إمارة عن البلديات والجمارك وغرف التجارة وثلاث خبراء في مجالات معينة.

وتملك مديرية المواصفات والمقاييس في دولة الإمارات **مختبرات** للفحص والتحليل والمعايرة.

تعمل المديرية على مواءمة المواصفات الوطنية مع مواصفات الدول العربية الأخرى والمنظمات الخارجية. كما **تتعاون** المديرية مع الهيئات الوطنية من منظمات ومعاهد بغية التنسيق في مجال المواصفات.

وتنتمي هذه المديرية كعضو مشارك إلى منظمة المواصفات والمقاييس لمجلس تعاون دول الخليج Standard and Metrology Organization for GCC Countries (GSMO) وإلى المنظمة العربية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس (AIDMO-CSM). وهي عضو مراسل في المنظمة الدولية للمواصفات.

إلى جانب المؤسسات التي ذكرت سابقا والتي **تتعاون** معها مديرية المواصفات والمقاييس في دولة الإمارات في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون الهيئة مع جهات معنية محلية[٦٦] وإقليمية ودولية[٦٧] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية، أما **الوزارات الإماراتية** التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية فهي وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية والصناعة ووزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة الصحة.

في حين أن **المؤسسات العامة** المعنية تشمل: اتحاد غرف التجارة والصناعة للإمارات العربية المتحدة والشركة العامة للصناعة وغرفة التجارة والصناعة في أبو ظبي.

---

(65) UAE Ministry of Finance & industry, Directorate of standards and Metrology, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998,

(٦٦) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(67) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

كما قد تستعين المديرية بمنظمات إقليمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية.

كذلك فان دولة الإمارات العربية المتحدة **تتعاون** مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يعود بالنفع على مديرية المواصفات والمقاييس في دولة الإمارات في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية.

(ح) دولة البحرين

(١) المديرية العامة للمواصفات والمقاييس في البحرين[٦٨]

أنشئت إدارة المواصفات والمقاييس التابعة لوزارة التجارة عام ١٩٨٨ وأصبحت المؤسسة الوطنية لإصدار المواصفات. **تتألف** إدارة المواصفات والمقاييس من عشرين موظفا يعملون في قسمين : قسم المقاييس وضمان الجودة وقسم المعلومات والمواصفات[٦٩]. وتعمل مجموعة المواصفات في قسم المعلومات والمواصفات، على إصدار ونشر مواصفات وطنية وتبني مواصفات خارجية ودولية. وتشارك هذه المجموعة في الأعمال الفنية لمنظمة المواصفات والمقاييس لمجلس التعاون الخليجي ومنظمة المواصفات والمقاييس GSMO والمركز العربي للمواصفات والمقاييس[٧٠].

أما مجموعة ضمان الجودة في قسم المقاييس وضمان الجودة فتعمل على ترويج استخدام ISO 9000 في أعمال تقنيات ضمان الجودة في الصناعة والخدمات.

أما مجموعة التوحيد القياسي في قسم المقاييس وضمان الجودة فتقوم بخدمات المعايرة لمقاييس الأوزان في التجارة بغية تحقيق مقاييس متناسقة ودقيقة.

---

(68) The national standard body of Bahrain; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998.

(69) Bahrain Standard & Metrology Directorate (BSMD) Expert Group Meeting on Standardization in the Arab Countries (Amman, 2-5 February 1999).
E/ESCWA/ID/1999/WG.1/10; 25 January 1999.

(70) Bahrain Ministry of Commerce, Directorate of Standards & Metrology, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998.

ويتم إصدار المواصفات محليا عن طريق **تبني** مواصفات دولية أو خليجية واعتمادها مواصفات وطنية أو عن طريق استنباط مواصفات تناسب المتطلبات الوطنية. فقد تبنت المديرية العامة للمواصفات والمقاييس في البحرين ١٠٢٠ مواصفة خليجية، بينها ٣٠٠ مواصفة **إلزامية**.

وتتعاون مجموعة ضمان الجودة في قسم المقاييس وضمان الجودة مع مؤسسات حكومية وخاصة مع الجامعات من أجل تأمين السلامة وجودة الإنتاج من خلال الفحص والتحاليل والتقييم، كما أنها تمنح شهادة المطابقة. أما على الصعيد الوطني فاللجان المختصة تعد المواصفات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الازدواجية مع المواصفات الخليجية وألا تكون المواصفة حاجزا مانعا للتجارة.

أما على الصعيد الإقليمي فلا تصبح المواصفة الخليجية مواصفة بحرينية إلا بعد موافقة مجلس إدارة منظمة المواصفات والمقاييس لمجلس التعاون الخليجي وموافقة اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس.

إلى جانب المؤسسات التي ذكرت آنفا والتي **تتعاون** معها المديرية العامة للمواصفات والمقاييس في البحرين في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون المديرية مع جهات معنية محلية[٧١] [٧٢] وإقليمية ودولية[٧٣] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. أما **الوزارات البحرينية** المعنية التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية فهي وزارة النفط والصناعة ووزارة الأشغال والزراعة ووزارة السكان والبلديات والبيئة ووزارة الصحة.

في حين أن **المؤسسات العامة** المعنية فتشمل: لجنة حماية البيئة ومركز البحرين للدراسات والبحوث وغرفة تجارة البحرين وكليات الزراعة.

وقد تستعين المديرية **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية.

كذلك فإن دولة البحرين تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يفيد المديرية العامة للمواصفات والمقاييس في البحرين في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي: البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

---

(٧١) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ٩٨٨).

(٧٢) دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠.

(73) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

(ط) دولة الكويت

(١) إدارة المواصفات والمقاييس الكويتية[٧٤]

هي دائرة حكومية في وزارة التجارة والصناعة وقد **أنشئت** بموجب القانون رقم ١٢٨ عام ١٩٧٧. بعدها وبموجب القانون رقم ٥٦٠/٩٦ انضمت الإدارة إلى السلطة العامة للصناعة.

تتألف اللجنة العامة للمواصفات من حوالي ١٥ عضوا يمثلون الوزارات والسلطات المعنية بالإضافة إلى خمسة خبراء في مجالات معينة. ويكون مدير إدارة المواصفات والمقاييس الكويتية مقرر هذه اللجنة.

تتألف إدارة المواصفات والمقاييس الكويتية من ٢٨ موظفا هم إداريون، مهندسون وفنيون.

أما **الدوائر** فهي:

- مركز مراقبة الجودة ويشمل **مختبرات** كيمياء وكهرباء ونسيج وغيرها
- قسم التوحيد القياسي
- مركز المعلومات والتوثيق

لقد وضعت الإدارة ٧٨٢ **مواصفة** خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥، ٣٧ في المائة منها تتعلق بالزراعة والأغذية و٢٠ في المائة بالمواد الكيميائية. **تبنت** إدارة المواصفات المقاييس الكويتية نحو ٧٠ في المائة من مواصفاتها من منظمة المواصفات والتوحيد القياسي لمجلس دول الخليج (GSMO).

حوالي ٤٣ في المائة من المواصفات في الكويت هي **المواصفات إلزامية** وتتم **المراقبة على تطبيقها** مباشرة عن طريق تفتيش المصانع والسلع وفحصها للتأكد من المطابقة. كما تملك إدارة المواصفات والمقاييس الكويتية خمسة **مختبرات** للفحص والتفتيش. وللإدارة الصلاحية بمعاقبة المخالفين بالسجن أو بالغرامة المالية وبمصادرة البضاعة المغشوشة وأخذ الرخصة. كما تمنح الإدارة بطريقة غير مباشرة **علامة الجودة** للسلع المحلية التي تحترم المواصفات الوطنية.

(74) The Kuwait Ministry of Commerce & industry, Standards and Metrology Department, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York.

تنتمي إدارة المواصفات والمقاييس الكويتية إلى منظمات المواصفات الإقليمية **وتتعاون** معها على إعداد المواصفات بغية رفع مستوى التعاون الاقتصادي مع مجلس دول الخليج والدول العربية مثل:

- منظمة المواصفات والتوحيد القياسي لمجلس دول الخليج (GSMO)
- والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والتوحيد القياسي (AIDMO-CSM)

كما **تتعاون** مع منظمات المواصفات والمقاييس الدولية المعنية لتسهيل عملية التعاون الاقتصادي وحماية المصالح الكويتية في مجال المواصفات مثل:

- المنظمة الدولية للتوحيد القياسي(ISO)
- المنظمة الدولية للتقييس القانوني (OIML)
- لجنة دستور الأغذية (*Codex alimentarius*)

إضافة للمؤسسات التي ذكرت سابقا والتي تتعاون معها إدارة المواصفات والمقاييس الكويتية في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون الإدارة مع جهات معنية محلية[٧٥] وإقليمية ودولية[٧٦] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. أما الوزارات **الكويتية** التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية فهي وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الصحة العامة.

في حين أن **المؤسسات العامة** تشمل: إدارة الجمارك العامة والسلطة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ومركز البحوث الزراعية والموارد المائية ومجلس البحث العلمي وغرفة تجارة وصناعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وكليات الزراعة.

وقد تستعين الإدارة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية والخليجية.

كذلك فان دولة الكويت تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يفيد إدارة المواصفات والمقاييس الكويتية في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية.

---

(٧٥) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(76) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C..).

(ي) دولة قطر

(١) إدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك[٧٧]

أنشئت إدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك عام ١٩٧٢ بموجب المرسوم رقم ١٩٧٢/ ٢٠ وهي إدارة حكومية تابعة لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة.

أصدرت إدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك **٦٤٢ مواصفة** حتى عام ١٩٩٥، بينها ٣٤ في المائة تغطي قطاع الزراعة والأغذية و١٩ في المائة منها تغطي قطاع المواد الكيميائية والنفط إلى جانب مواصفات أخرى.اعتمدت إدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك حوالي ٩٩ في المائة من مواصفاتها على مواصفات منظمة المواصفات والتوحيد القياسي لمجلس دول الخليج (GSMO) في حين أن ما تبقى مأخوذ من المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO. تعتبر ٢٧ في المائة من المواصفات إلزامية أما الباقي منها فما يزال قيد التجربة.

قد **تتعاون** إدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك مع المؤسسات المحلية[٧٨] والإقليمية والدولية[٧٩] التي تعنى بالمدخلات الزراعية في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات. **فالوزارات والدوائر القطرية** التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية هي الدائرة الرسمية للمشتريات ودائرة الجمارك في وزارة المالية والاقتصاد والتجارة وإدارة التنمية الصناعية في وزارة الطاقة والصناعة ووزارة البلديات والزراعة ووزارة الصحة.

في حين أن **المؤسسات العامة** المعنية فهي: دائرة التنمية الصناعية والمركز الفني للتنمية الصناعية ومركز البحوث العلمية والتطبيقية في جامعة قطر وكليات الزراعة.

كما قد تستعين الإدارة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية.

كذلك فان دولة قطر تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يعود بالنفع على إدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما

---

(77) Qatar Ministry of Finance, Economy and Commerce, Department of Standards, Measurements and Consumer protection, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998.

(٧٨) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(79) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

المنظمات الدولية فهي التالية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس اتحاد الجمارك ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية.

(ك) السلطة الوطنية الفلسطينية

(١) مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية[٨٠]

يقع مقر مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في نابلس وقد **أنشئت** المؤسسة عام ١٩٩٤ بموجب قرار رئاسي رقم ٦٧٣.

وتضم هذه المؤسسة **ممثلين** عن وزارات الصناعة والتجارة والصحة والزراعة والإسكان والبيئة والمياه والتموين وعدة وزارات أخرى بالإضافة إلى مندوبين عن الجامعات الفلسطينية وعن الغرف التجارية والصناعية ومراكز الأبحاث والحقوقيين وغيرهم من المعنيين. ويتكون مجلس الإدارة من ممثلين لعدة وزارات وغرف تجارة وجامعات. كما انتدبت وزارة التجارة والاقتصاد والصناعة الفلسطينية اختصاصيين لتأسيس هذه المؤسسة وبنائها فنيا وإداريا وكذلك استضافت الوزارة خبراء من الخارج لوضع الأسس السليمة لإطلاق المؤسسة. أما بالنسبة للمدخلات الزراعية فهناك لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء فنيين اختصاصيين في مواضيع الزراعة المختلفة.

درست المؤسسة **٥٠٥ مواصفة** حتى الآن تشمل ٩٦ مواصفة غذائية وتعنى١٣٣ منها بالمواد الكيميائية والنسيج والورق[٨١]. وفي حال وجود أية ملاحظة تستوجب **تعديل** المواصفة، لابد من المرور بكافة المراحل التي تتطلبها عملية وضع المواصفة.

تتعاون مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية مع المؤسسات والدول الصديقة والمانحة في عملية **تدريب** الموظفين المستمرة. ويتم التعاون مع هيئة الصناعات الغذائية الفلسطينية بغية انتاج سلع مطابقة للمواصفات. كما تقوم الوزارات المختلفة بمتابعة تطبيق المواصفات الموضوعة.

وبالاتفاق مع الهيئات العربية والإقليمية والدولية تم الاعتراف المتبادل بعلامات الجودة وشهادات المطابقة.

---

(٨٠) توحيد المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية: السلطة الفلسطينية ورقة عمل – اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩. E/ESCWA/AGR/1999/WG.1/CP.3 23 March 1999

(81) Standardization in Palestine. Expert Group Meeting on Standardization in the Arab Countries (Amman, 2-5 February 1999).

إضافة إلى المؤسسات التي ذكرت والتي **تتعاون** معها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون المؤسسة مع جهات معنية أخرى كالمؤسسات المحلية[٨٢] [٨٣] والإقليمية والدولية[٨٤] التي تعنى بالمدخلات الزراعية في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات. أما **الوزارات الفلسطينية والدوائر** التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية فهي وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة.

في حين أن **المؤسسات العامة** المعنية تشمل: معهد الأبحاث التطبيقية / القدس وكليات الزراعة.

وقد تستعين المؤسسة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

(ل) سلطنة عمان

(١) المديرية العامة للمواصفات والمقاييس العمانية[٨٥]

أنشئت المديرية العامة للمواصفات والمقاييس العمانية، التابعة لوزارة التجارة والصناعة، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٩/٧٦ الصادر في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٦ أقرت مهامها بموجب المرسوم السلطاني رقم ١/٧٨ الصادر في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨. بالإضافة إلى الإدارة تتكون الهيئة من أربعة أقسام رئيسية وهي:

- قسم المواصفات
- قسم المختبرات الحكومية
- قسم ضبط الجودة
- قسم التوحيد القياسي ومراقبة المعادن الثمينة

---

(٨٢) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(٨٣) دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠.

(84) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

(85) Standardization activities in Sultanate of Oman. Paper presented at the Expert group meeting on standardization in the Arab Countries، Amman،2-5, February 1999. E/ESCWA/ID/1999/WG.1/58; 25 January 1999.

ليس هناك لجان فنية دائمة، بل هناك مواضيع مختصة تتألف حولها اللجان وفقا لها مثل المواد الغذائية والمواد الكيميائية ومواد البناء والهندسة. ويبلغ عدد الموظفين في الهيئة ٦٢ موظفا، ويعمل ٥٠ أخصائيا على إعداد المواصفات. وتؤمن المديرية العامة النصائح التقنية في سبيل تطوير الصناعة العمانية وحماية صحة وسلامة المواطنين.

تتبنى المواصفات العمانية إجمالا المواصفات العالمية مما يؤمن **حماية الصحة العامة وسلامة البيئة**. ولقد أصدرت المديرية العامة ١٠٩١ مواصفة عمانية حتى آخر عام ١٩٩٨[٨٦] وتعنى ٢٧,٢ في المائة منها بالمواد الكيميائية والنفط وأنظمة الصحة والسلامة الصناعية. تنسق الهيئة عملية إعداد المواصفة التي يشارك فيها العديد من الأطراف المعنية كالصناعيين والمستهلكين ومؤسسات الأبحاث والمختبرات والجامعات وغرفة التجارة والصناعة.

يجري فحص السلع في المختبرات الحكومية للتأكد من **مطابقتها للمواصفات** الموضوعة وذلك بسرية تامة وتنجز الاختبارات بناء على المواصفات الوطنية، الخليجية أو العالمية أو على المواصفات الموضوعة من قبل المستهلك أو الشركة المعنية. وتحتوي **المختبرات** الحكومية على العديد من التقنيات الحديثة المختلفة إذ أنها مجهزة بأحدث معدات التوحيد القياسي . كما تؤمن هذه المختبرات أيضا التحاليل إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى القطاع العام في حدود إمكانياتها.

أما بالنسبة **للمطابقة** في سلطنة عمان فتجرى المديرية حاليا التقييم في المجالات التالية:

- شهادات المطابقة للسلع المستوردة والمصدرة
- شهادة نظام ضبط الجودة (ISO 9000)
- شهادة نظام الإدارة البيئية (ISO 14000)

كل مواصفة عمانية تخص المنتجات المحلية والمستوردة إذا كانت تعنى بحماية الصحة العامة والسلامة والبيئة تصبح **إلزامية** وبموجب قانون. تنفذ الهيئة نظام **مراقبة** سنوية لجميع المنتجات المحلية والمستوردة بغية ضمان الجودة والتأكد من مطابقتها للمواصفات الوطنية والعالمية.

تمنح المديرية العامة للمواصفات والمقاييس العمانية **شهادات المصادقة** بهدف مساعدة المصنعين في مواجهة منافسيهم وتأمين ضمانات سلامة المنتجات للمستهلكين ومطابقتها للمواصفات الصحية. وتعطي المديرية علامة الجودة العمانية كشهادة للصناعيين عن تطبيقهم المواصفات العمانية والعالمية.

---

(86) Standardization activities in Sultanate of Oman اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

تشارك الهيئة مع هيئات المواصفات الإقليمية والعالمية بتبادل الآراء **والتعاون** في بذل الجهود. ومن أهم تلك الهيئات، هيئة المواصفات والمقاييس لدول الخليج العربي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة الدولية للتقييس وغيرها.

كما **تنسق** الهيئة بين أعمال التوحيد القياسي في سلطنة عمان وبين مؤسسات التوحيد القياسي الدولية والإقليمية والوطنية. كذلك يتم تحضير **لعلامة جودة خليجية** وشهادة مطابقة سيتم العمل بهما في المستقبل. ومن أهم تلك الهيئات، منظمة المواصفات والمقاييس لمجلس التعاون الخليجي (GSMO) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(AIDMO) وغيرها كالمؤسسة البريطانية للمواصفات (BSI) والجمعية الأميركية للاختبار والتوحيد القياسي (ASTM). وتنضم الهيئة إلى المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) والمنظمة الدولية للتقييس القانوني (OIML) كعضو مراقب.

إضافة إلى ما سبق، قد تتعاون المديرية مع جهات معنية محلية[٨٧] [٨٨] وإقليمية ودولية[٨٩] اخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. **فالوزارات العمانية** التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية هي: وزارة الصناعة والتجارة ووزارة البلديات والبيئة ووزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة الصحة.

أما **المؤسسات العامة** المعنية فتشمل سلطة تسوية الخلافات التجارية وكليات الزراعة وغرف التجارة والصناعة.

كما قد تستعين المديرية **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية.

كذلك فان سلطنة عمان تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يعود بالنفع على المديرية العامة للمواصفات والمقاييس العمانية في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي: البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية.

---

(٨٧) دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠.

(٨٨) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(89) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

(م) المملكة الأردنية الهاشمية

(١) مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية[٩٠]

تم استحداث مؤسسة المواصفات والمقاييس بموجب مرسوم رقم ١٥ من عام ١٩٩٤، وهي مؤسسة حكومية مستقلة ماليا وإداريا. وهي الجهاز الوطني لاعداد المواصفات القياسية الأردنية ونشرها ومراقبة تطبيقها. يترأس مؤسسة المواصفات والمقاييس مجلس إدارة يكون رئيسه وزير الصناعة والتجارة ونائب رئيسه مدير عام المؤسسة. ويتألف مجلس الإدارة من ١٥ عضوا يمثلون القطاعين العام والخاص. أما دوائر المؤسسة فهي:

- دائرة المواصفات
- دائرة مختبر المصادقة
- دائرة شهادة ضمان الجودة
- دائرة التوحيد القياسي وغيرها.

للمؤسسة عشر لجان فنية تهتم بمواضيع متخصصة من أهمها لجنة المواد الغذائية ولجنة المواد الكيميائية ولجنة المواد البتروكيميائية ولجنة البيئة السلامة[٩١].

حتى عام ١٩٩٦، بلغ عدد المواصفات الأردنية **١٠٥٩ مواصفة** في مجالات عدة تعنى اكثر من ٦٣ في المائة منها بالزراعة والسلامة والبيئة وتكنولوجيا المواد الكيميائية؛ كما اصبح ٩٢،٥ في المائة من مجموع المواصفات إلزاميا. وتعد المواصفات بطريقة تتناسب مع المواصفات الدولية (الكودكس، الايزو الخ.) إلا أنه قد يتم **تبني** المواصفات الدولية باللغة الإنجليزية كمواصفات أردنية وذلك لإزالة المعوقات الفنية أمام التجارة العالمية. هذا وقد بوشر حديثا بتطبيق شرعة الممارسات الجيدة (Code of good practices[٩٢]) في عملية إعداد وتبني المواصفات القياسية. تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية بعقد ندوات وحلقات تدريب حول أنظمة الجودة والبيئة من أجل ترويج المواصفات العالمية في إدارة الجودة والبيئة وتصدر شهريا معلومات عن المنظمات الأردنية المصدقة من قبل الـ ISO 9000.

---

(٩٠) ورقة عمل قطرية مقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية – اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

(91) The Jordan Institution for Standards and Metrology (JISM) as a National Standards Body. County paper presented at the Expert group meeting on Standardization in the Arab Countries, Amman, 2-5 February 1999.

(92) Annex 3 of the Agreement on Technical Barriers to Trade (TBT) and is known as the WTO Code of Good Practice. http://www.iso.ch/wtotbt/wtotbt.htm

أما فيما يختص **بالمدخلات الزراعية**، فقد أولت المؤسسة جل اهتمامها منذ عام ١٩٧٨ بالتركيز على إعداد المواصفات القياسية للأسمدة والمبيدات واللدائن. لقد تم وضع ٣٠ مواصفة للأسمدة وطرق فحصها والمبيدات وطرق اختبار فضلالتها على الإنتاج الزراعي ومواصفات العبوات وبطاقات البيان على العبوات وكذلك الدبال (mulch) والأغطية اللدائنية للبيوت الخضراء.

تتعاون المؤسسة مع جمعيات المزارعين في **الرقابة** على مستلزمات الإنتاج وتنفيذها في القطاعين العام والخاص إلا أن المسؤولية الكبرى تقع عادة على عاتق المزارع والمصدر خاصة فيما يتعلق بفضلات المبيدات. وتراقب مؤسسة المواصفات والمقاييس تطبيق المواصفات القياسية الأردنية خاصة فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والعبوات بأنواعها وفضلات المبيدات بواسطة مندوبيها في الجمارك حيث تتم عملية المراقبة للمواصفات الإلزامية من خلال دوريات تفتيش. كما تؤخذ عينات من الإنتاج لتفحص في المختبرات المعتمدة وفقا للأسس الدولية **كمختبرات** الجمعية العلمية الملكية والمركز الوطني للمبيدات ومختبرات وزارة الزراعة للتأكد من مدى مطابقة هذه المنتجات للمواصفات الأردنية. وبناء على ذلك يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المنتجات المخالفة للمواصفات الإلزامية. أما بالنسبة للمواصفات الاختيارية فتقوم المؤسسة بمنح علامات الجودة وشهادات المطابقة لمدة سنة بعد عدة زيارات تفتيش على المصنع وتحليل لعينات عشوائية من المصنع ومن السوق.

كما تم توقيع اتفاقيات **تعاون ثنائي** بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وهيئات المواصفات والمقاييس في كل من مصر والعراق وفلسطين وتونس واليمن.

أما على صعيد **المشاركة** في المؤسسات العالمية فمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية هي عضو مشارك في المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) وهي عضو مراسل في المنظمة الدولية التوحيد القياسي القانوني (OIML) وفي والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) كما وتنتسب المؤسسة إلى جمعية التعاون الأوروبي للتصديق (EAA) European Accreditation Association وإلى لجنة دستور الأغذية *Codex Alimentarius* Commission.

إضافة إلى المؤسسات التي ذكرت والتي **تتعاون** معها مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية في إعداد ومراقبة تطبيق مجموعة المواصفات، قد تتعاون المؤسسة مع جهات معنية محلية[٩٣] [٩٤] وإقليمية ودولية[٩٥] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. أما **الوزارات الأردنية** التي قد تعنى بالمدخلات الزراعية فهي وزارة الصناعة والتجارة وزارة الزراعة ووزارة الصحة.

---

(٩٣) دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(٩٤) دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس عام ٢٠٠٠.

(95) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

أما **المؤسسات العامة** المعنية فهي المؤسسة الأردنية لتنمية التصدير والمراكز التجارية والمؤسسة الأردنية للممتلكات الصناعية وغرفة تجارة وصناعة عمان والجمعية العلمية الملكية.

كما قد تستعين المؤسسة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية.

كذلك فان المملكة الأردنية الهاشمية تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يعود بالنفع على المديرية العامة للمواصفات والمقاييس العمانية في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة والمنظمة العلمية للمواصفات والمقاييس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية.

(ن) المملكة العربية السعودية

(١) الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس[٩٦]

أنشئت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٠ عام ١٩٧٢ وذلك لأهمية دورها في حماية المستهلك ونجاح برامج التنمية الاقتصادية وهي الجهاز الوطني الوحيد للتقييس في المملكة.

فتتألف[٩٧] الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس من مجلس إدارة ومدير عام. أما المديريات فهي المديرية الفنية والمديرية الإدارية. وتتألف المديرية الفنية من عدة إدارات أهمها:

- الإدارة العامة للمواصفات
- الإدارة العامة لضبط الجودة
- الإدارة العامة للمختبرات

---

(٩٦) دور الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في مجال السلع الزراعية (الخضر والفاكهة) مقدمة – عمل ورقة في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

(97) The national standard body of Saudia Arabia; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region.

أما عدد المواصفات فقد بلغ **١١٣٢ مواصفة** حتى عام ١٩٩٥ يعتمد معظمها على مواصفات المنظمة الدولية للتقييس القانوني (OIML) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO). وتقوم الهيئة بإعداد المواصفات القياسية السعودية من خلال لجان فنية يتم تشكيلها بالتعاون مع الخبرات العلمية والصناعيين والتجار والجهات الرقابية وتبلغ نسبة المواصفات **الإلزامية** ٩٦ في المائة.

وتشكل المواصفات التي تعنى بالزراعة والمواد الغذائية والكيميائية حوالي ٥٢ في المائة من مجموع المواصفات السعودية.

تقوم الهيئة بمنح **علامة الجودة** للمصانع الوطنية التي تطبق المواصفات القياسية السعودية بهدف كسب ثقة المستهلك في المنتجات التي تحمل علامة الجودة، وتتولى أجهزة الرقابة والتفتيش الغذائي في المملكة مسؤولية **تطبيق المواصفات القياسية وتنفيذها.**

قامت وزارة التجارة **بالتعاون** مع الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بتنفيذ برنامج للتأكد من جودة وسلامة منتجات معينة تستوردها المملكة. ويستفيد المستهلك من ذلك البرنامج إذ أنه يضمن له منتجا خاليا من المخاطر حفاظا على صحته كما يستفيد كل من المصدر والمستورد من عملية تسهيل المعاملات الجمركية.

هذا وتشجع الحكومة الاتفاقيات التجارية الثنائية التي تربط المملكة ببعض الدول العربية بالإضافة إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويبلغ إجمالي عدد الاتفاقيات الثنائية ٣٢ اتفاقية بينها عشر اتفاقيات موقعة مع دول عربية. فتمنح الصادرات السعودية مزايا نسبية في الأسواق الخارجية وذلك إما من خلال إعفائها من كافة الرسوم الجمركية أومن نسبة منها إضافة إلى منحها التسهيلات المناسبة.

وقد تتعاون الهيئة مع جهات معنية محلية[٩٨] [٩٩] وإقليمية ودولية[١٠٠] أخرى تعنى بالمدخلات الزراعية. **والوزارات السعودية** التي تعنى بالمدخلات الزراعية تشمل الوزارات التالية: وزارة التجارة ووزارة الزراعة والمياه ووزارة الصحة ووزارة الصناعة والكهرباء.

أما **المؤسسات السعودية العامة** المعنية فهي الشركة السعودية للصناعات الأساسية والشركة الوطنية للتصنيع والشركة الوطنية للتنمية الزراعية والصندوق السعودي للتنمية الصناعية ودائرة الجمارك ووكالة الأرصاد الجوية وحماية البيئة وقسم وقاية النبات في كليات الزراعة ومركز البحوث الزراعية.

---

(٩٨) دليـــل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨).

(٩٩) دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠.

(100) Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.

كما قد تستعين الهيئة **بمنظمات إقليمية** كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول الخليجية. كذلك فان المملكة العربية السعودية تتعاون مع بعض **المنظمات الدولية** مما قد يعود بالنفع على الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في مجال إعداد وتعديل المواصفات المحلية للمدخلات الزراعية. أما هذه المنظمات الدولية فهي: البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجلس اتحاد الجمارك ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية.

ثالثا – استشفاف آفاق مستقبلية

ألف– ابرز المشاكل التي تعترض تطوير مؤسسات المقاييس الوطنية

١– لمحة شاملة عن المؤسسات

تظهر هذه الدراسة أن هناك تعاونا وثيقا بين هيئات المواصفات والمقاييس الوطنية في دول منطقة الاسكوا وعدة منظمات إقليمية ودولية وأهمها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس العربية AIDMO-CSM. ويشير ذلك إلى جدية الدول في السعي لمواءمة المعايير فيما بينها. غير أنه من المؤسف أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق مواءمة متكاملة حيث أن مؤسسات المواصفات والمقاييس في دول منطقة الاسكوا تعاني من معوقات عدة ونقاط ضعف متنوعة وذلك وفقا للقوانين المتبعة في كل دولة إضافة إلى الحالة الأمنية والوضع الاقتصادي فيها. كذلك فإن كون المواصفات الخاصة بالدول العربية غير متجانسة بالإضافة إلى افتقار المؤسسات المعنية بالرقابة إلى الجدية في مجال تطبيق المواصفات والقرارات الصادرة عنها نتيجة قصور أجهزة الرقابة، يؤديان إلى تأخر الدول العربية في نظام التجارة العالمية.

(أ) إعداد الكفاءات

تعتبر عملية إعداد المواصفة عملية مكلفة ماديا وبشريا تعجز بعض الدول عن القيام بها بالطريقة الملائمة. فعاشت هذه الدول، فترة طويلة من الحرب وعانت من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ونتيجة لذلك، لا تحظى مؤسسة المواصفات والمقاييس هناك بالأولوية لدى وضع الميزانية؛ ومن بين هذه الدول العراق والكويت ولبنان واليمن.

فبالنسبة **للجمهورية العراقية** على سبيل المثال يواجه الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في الجمهورية العراقية [١٠١] منذ عام ١٩٩٠ مشاكل في وضع المواصفات واعتمادها ومراقبة تنفيذها. إذ تعتبر خطوات إصدار المواصفة القياسية ومراقبة تنفيذها عملية مكلفة. كما يعاني الجهاز في وضعه الحالي من قلة مشاركة الكوادر الفنية في الدورات والمؤتمرات والحلقات النقاشية في مجال إعداد المواصفات وضبط الجودة التي تعقد في الخارج من جهة، ومن عدم توفر فرص التدريب لمنتسبي الجهاز إلى الدول المتقدمة علميا وتقنيا لتطوير كفاءات من جهة أخرى. ولابد من الإشارة، إلى انه في ظل غياب الموارد في العراق لم تعد المراجع العلمية الحديثة متوفرة بسبب توقف المنظمات الدولية أو هيئات التقييس الوطنية والإقليمية عن إرسالها.

(١٠١) ورقة عمل حول توحيد المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية / جمهورية العراق –اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في دول منطقة الاسكوا، بيروت ٢٧–٢٩ نيسان ١٩٩٩.

أما بالنسبة **للجمهورية اللبنانية** التي عانت من حالة حرب طوال ٢٠ سنة، لم تعمل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية Libnor إلا قليلا. ولم تصدر المؤسسة سوى بعض المواصفات، ولم يتجاوز عدد المواصفات المتعلقة بالمدخلات الزراعية الخمس مواصفات، ثلاث منها تخص الأسمدة واثنتين تخصان الأعلاف الحيوانية؛ حيث أن إعداد المواصفة يستغرق وقتا طويلا ومجهودا وخبرة غير متوفرة دائما في هذا المجال.

كما أنه لا تملك وزارة الزراعة اللبنانية حاليا الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهلها لوضع المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية ومراقبة صحة استخدامها.

أما المؤسسة **الفلسطينية** للمواصفات والمقاييس فما زالت مؤسسة جنينية ومازالت عملية تدريب الموظفين في بدايتها وان كانت مستمرة بالتعاون مع المؤسسات والدول الصديقة والمانحة.

(ب) المختبرات

وفيما يخص المختبرات، يفتقد جهاز المواصفات والمقاييس في **العراق** الى البنى التحتية والتقنيات الحديثة اللازمة لمراقبة تنفيذ المواصفات والقيام بمهامه والإيفاء بالتزاماته. يواجه الجهاز صعوبة في الحصول على بعض المستلزمات المخبرية الضرورية لإجراء الفحص كما انه يعاني من نقص في بعض المواد الكيميائية الضرورية لإجراء الفحوصات المخبرية. غير أن الجمهورية العراقية تملك مختبر الهيئة العامة للبحوث الزراعية الذي يقوم فقط بفحص فيزيائي للمواد الكيميائية بالإضافة إلى مختبرات ضبط الجودة ومختبر الصحة المركزي[١٠٢].

أما في **لبنان** فهناك ثلاثة مختبرات للفحص في بيروت وهي مختبرات معهد البحوث الصناعية ومختبرات مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية والمختبر المركزي التابع لوزارة الصحة. ولا يملك أي منها الإمكانيات للقيام بتحاليل تتعلق بأمراض الشتول والبذار المستوردة مثلا، في حين ان المختبرات المختصة بتحليل المبيدات والأسمدة مثلا، متوفرة غير أن المواءمة بين طرق الفحص مفقودة.

ويرد تقويم للمختبرات الموجودة في الأقطار العربية المختلفة في الباب السابع من دراسة تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي[١٠٣].

---

(١٠٢) دراسة تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي. جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم. حزيران (يونيو) ١٩٩٦.

(١٠٣) دراسة تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي. جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم. حزيران (يونيو).

(ج) التنسيق بين المؤسسات المعنية

كما تبين من خلال الزيارات إلى المؤسسات المعنية ومناقشة الطاولة المستديرة حول "المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في لبنان" التي عقدت في ٢٥ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ في مقر الاسكوا في بيروت (أنظر الملحق ٢)، أن الدولة اللبنانية تفتقد إلى التنسيق بين الجهات المعنية بالمواصفات. ويتجلى عدم التنسيق أولا بعدم معرفة الجهات المعنية بحقيقة وجود مختبر لفحص نوعية الأدوية الزراعية المستوردة. فالبعض يقول أنه رغم وجود بعض المعدات والأجهزة فهي لا تستخدم لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية.

كذلك، ليس هناك تنسيق **بين وزارة الزراعة في لبنان ومؤسسة ليبنور** إذ أن المراسيم التي تصدرها وزارة الزراعة والمتعلقة بالمدخلات الزراعية لا تشارك في تحضيرها مؤسسة ليبنور كما ان المواصفات التي تعدها مؤسسة ليبنور لا تراقب الوزارة مدى إمكانية تطبيقها.

والجدير بالذكر أن التنسيق غائب **بين وزارة الصحة ووزارة الزراعة في لبنان**، إذ تسمح الأولى بإدخال أدوية للاستعمال المدني في حين أن الثانية تمنع المواد عينها من الدخول للاستخدام الزراعي مثل الديمول وغيرها من المواد شديدة السمية. ما يزال إذن في لبنان عدد من الأدوية التي تباع عند العطارين والدكاكين الصغيرة وليس من مرشد لاستعمالها كما أنها تستخدم دونما أية رقابة.

والجدير بالذكر هنا أنه بعد أن كانت **وزارة البيئة في لبنان** تتعاون مع وزارة الزراعة على المراقبة والتأشير المفروض على المعاملات الجمركية للمواد الكيميائية والمبيدات[١٠٤]، عادت وأوقفت هذا التعاون بقرار من وزيرها عام ١٩٩٧ وذلك **لتضارب المصالح**. وينتج عدم التنسيق الفادح في لبنان خاصة، عن انعدام وجود سياسة زراعية واضحة تحدد أولويات هذا القطاع.

كذلك تواجه **المملكة الأردنية الهاشمية** وعلى الرغم من جودة منتجاتها الزراعية، بعض المعوقات التي تقف حجر عثرة دون تصديرها وأهمها، العوائق التشريعية كتداخل الصلاحيات بين مؤسسة التسويق الزراعي وعدد آخر من الوزارات والمؤسسات المعنية بالرقابة وإصدار شهادات المطابقة.

باء- مقترحات عملية

وبناء على ما سبق، لابد من طرح بعض المقترحات التي قد تساهم في تحقيق مواءمة المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية، ولابد للإشارة إلى أن عددا منها ورد لدى مناقشة الطاولة المستديرة حول

(١٠٤) قرار وزير البيئة رقم ٢٦١١/ب المتعلق بالتأشيرات المفروضة على المعاملات الجمركية في وزارة البيئة.

"المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في لبنان"التي عقدت في ٢٥ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ في مقر الاسكوا في بيروت (أنظر الملحق ٢).

أما المقترحات التي قد تساهم في تذليل العقبات التي تواجهها المؤسسات الوطنية فعديدة وأهمها التعاون. فالتنسيق بين الجهات الوطنية المعنية بالمدخلات الزراعية أساسي من أجل تحقيق عمل متكامل لإعداد وتنفيذ المواصفات والمقاييس. كما أن إنشاء لجان تنسيق ما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية يسهل عملية توحيد الآراء والحد من الازدواجية وتداخل الصلاحيات وتضارب الاختصاصات والتشريعات بين الوزارات والمؤسسات المعنية في هذا المجال. كذلك فان توحيد أجهزة الرقابة محليا على المستوردات من المدخلات الزراعية وتداولها وإعادة تركيبها وتأمين المعدات والمستلزمات الخاصة بالرقابة في غاية الأهمية لحماية الإنسان والحيوان والبيئة.

ولابد أن يلي الاتفاق المحلي، بداية **تعاون** مؤسسات المواصفات والمقاييس الوطنية مع **المنظمات الأجنبية الإقليمية منها والدولية** من اجل العمل على مواءمة المعايير إقليميا وعالميا. ومن الأفضل أن تكون مؤسسة وطنية متكاملة مسؤولة وطنيا وخارجيا عن تنسيق الجهود المجموعة في مجال توحيد المواصفات، وذلك للأهمية المتنامية لهذا الموضوع.

كما تجدر الإشارة إلى انه بغية تحسين وضع مؤسسات المواصفات والمقاييس الوطنية، لابد من **استكمال البنى التحتية لهذه الهيئات** في دول المنطقة. ومن هنا تبدو أهمية امتلاك الأجهزة المخبرية الحديثة والمواد الكيميائية والأدوات الاحتياطية للأجهزة والمستلزمات الضرورية التي يتم تأهيلها دوريا لضمان استمرار العمل. فوجود مختبر يتمتع بالمصداقية ضروري لتحليل نوعية المبيدات وفضلاتها في الإنتاج الزراعي وصحة البذار والشتول المستوردة. كما لابد أن تصدر هذه المختبرات شهادات معترف بها من قبل المؤسسات العالمية للمواصفات والمقاييس. وتجدر الإشارة إلى أن توحيد طرق التحليل والاختبار ضروري في مختلف المختبرات المعترف بها. إضافة إلى ذلك، يجب تدريب الكوادر على سبل إعداد المواصفة ومراقبة تطبيقها وتمرينهم على استخدام الأجهزة والأساليب المتطورة في الدول المتقدمة لتطوير كفاءات العاملين.

وفي مجال حسن استخدام المدخلات الزراعية، من الضروري **اعتماد المواصفات التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة الـ FAO وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الـ UNEP** كأساس والانتساب إلى المنظمات الدولية والمشاركة الفعالة في نشاطاتها.

هذا وإن العمل على تعميم الوعي بأهمية مواصفات المدخلات الزراعية وضبط سلامة استخدامها بالتعاون مع **وسائل الإعلام** المختلفة يساهم في الحد من خطورتها. كما يجدر التنبيه إلى ضرورة **إعداد وتنفيذ حملات إرشاد** واسعة في المناطق الزراعية لتجديد معلومات المزارع وتدريبه على كيفية استعمال الأدوية والأسمدة الزراعية ونوعية البذار والشتول وإكثارها، وحثه على التقيد بالفترة الزمنية الواجب انقضاؤها قبل حصاد المحصول الذي خضع للمبيدات الزراعية كما لابد من زيادة كفاءة العاملين في مجال نظم الرقابة في المدخلات الزراعية من سماد وبذور ومبيدات الخ. لضمان الحصول على سلع تتمتع بالجودة

المطلوبة من قبل المستهلكين، محليا، إقليميا أو عالميا، وذلك بغية التأكد من حسن استخدام المدخلات الزراعية.

كما تبدو عملية **إنشاء مواصفات وطنية** تلبي حاجات المستهلك وضمان سهولة استخدامها عملية مرغوبة ولابد أن تكون هذه المواصفات **متلائمة مع الاتفاقيات الدولية** كدستور السلوك الدولي لتوزيع المبيدات واستعمالها ونظام القواعد الأخلاقية المتعلقة بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية وغيرها. لابد أن تكون المواصفات متوفرة في أماكن معينة وسهلة التناول، لمن يريد الإطلاع عليها. ويجب على المؤسسة متابعة الاتصال مع المنظمات الدولية لتوفير المصادر القياسية العالمية الحديثة وعقد اتفاقات ثنائية بين الأقطار العربية والدول المتقدمة في مجال القياس وضبط الجودة وذلك بغية إنشاء مواصفات وطنية متناسقة مع المواصفات الإقليمية والعالمية. ولتسهيل هذه الأعمال التوحيدية، لابد من مواكبة التطور في عمليات وضع المواصفات الدولية زيادة فعالية المنظمة العربية للتعدين والتنمية والصناعة من قبل الأقطار العربية لتعزيز مكانتها في مجال المواصفات والمقاييس مع المنظمات الدولية.

وبناء على ما تقدم، ليس من حل لهذه المعوقات غير استعداد المؤسسات المعنية على التعاون والتنسيق فيما بينها مما يسهل توحيد الرأي محليا من أجل مواءمة المواصفات لتنسجم مع المواصفات والمقاييس عربيا وتبادل الخبرة. كما أن التعاون بين الدول وعقد الاتفاقات الثنائية أمران أساسيان لتبادل المعلومات مع المنظمات الأخرى واعتماد التشريعات الدولية الموجودة من أجل وضع الأسس لمواصفات قياسية موضوعية والاتفاق عليها. ويبدو تعزيز دور مركز المواصفات في المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين امرا في غاية الأهمية من أجل توحيد المواصفات عربيا واعتبار هذه المواصفات مقبولة من جميع الأقطار العربية في التجارة.

جيم- دور الاسكوا في تعزيز المعايرة إقليميا

تجدر الإشارة إلى أن أحد أهم أهداف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا – ESCWA) هو العمل إقليميا على إنماء برامج التعاون والمواءمة الاقتصادية. وتتعامل الاسكوا مع مختلف المؤسسات الإقليمية[١٠٥] فتشارك في أنشطة المركز العربي للبحوث في المناطق القاحلة والمناطق الجافة Arab Center for the Studies of Arid Areas and Dry Zones ACSAD كما تساهم الاسكوا في حماية البيئة من خلال إنشائها عام ١٩٩٣ اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الدول العربية. ومن ضمن نشاطات هذه اللجنة تطبيق أولويات المذكرة ٢١[١٠٦] والمشاركة على تعميم الوعي على مبادئ التنمية المستدامة.

وتسعى شعبة القضايا والسياسات القطاعية في الاسكوا إلى مواءمة المواصفات والمقاييس في مواضيع الزراعة والصناعة والنقل والتكنولوجيا. فمن ضمن برنامجه لسنتي ٢٠٠٠-٢٠٠١ يعد **قسم الزراعة:**

---

(105) CESAO (1974-1999) Vingt Cinq Ans au Service du Developpement de la Region. La Commission Economique et Sociale pour l'Asie Occidentale, Nation Unie. Par Serge Nedelec avec la collaboration de Blandine Destremau. 137 p.

(١٠٦) المذكرة ٢١ المعنية بالتنمية المستدامة على صعيد الكرة الارضية والمنبثقة عن قمة ريو عام ١٩٩٢.

- اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية في دول الاسكوا
- اجتماع فريق خبراء حول تنسيق السياسات الزراعية بهدف ازدياد الإنتاج والمنافسة ضمن اتجاه العولمة

كذلك تصدر عن قسم الزراعة نشرة استعراض الزراعة في بلدان الاسكوا وهي نشرة سنوية تهتم بالزراعة والتنمية في غربي آسيا. كما يعد هذا القسم ثلاث دراسات حول:

- تعزيز الإنتاجية وترشيد استخدام الموارد الزراعية: الاستخدام الفعال للمياه في المزارع.
- مواءمة المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية في دول الاسكوا
- نظرة عامة على مواءمة السياسات الزراعية في دول الاسكوا.

ويتعاون قسم الزراعة مع المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA في موضوع استخدام المياه بطريقة سليمة.

أما **قسم الصناعة** فيعد، من ضمن برنامجه لسنتي ٢٠٠٠-٢٠٠١، اجتماع فريق خبراء حول استعراض السياسات الصناعية بهدف تنشيط الإنتاجية والمنافسة ضمن اتجاه العولمة، واجتماع فريق خبراء آخر حول مواءمة المواصفات والمقاييس الصناعية بهدف لتعاون الإقليمي. كذلك يعد قسم الصناعة دراسات حول:

- الخطط والسياسات الصناعية تحضيرا للقرن الواحد والعشرين.
- تأثير تطبيق الـ ISO 9000 والـ ISO 14000 على بعض القطاعات الصناعية

ويتعاون قسم الصناعة مع منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO لتنسيق القضايا المتعلقة بالصناعة.

أما **قسم النقل** فيعد، اجتماع فريق خبراء حول تنسيق سياسات النقل بهدف تسهيل مجرى السير عبر الحدود ضمن اتجاه العولمة. كذلك يعد القسم اجتماع فريق خبراء آخر حول مواءمة المواصفات والمقاييس للنقل بغية التعاون الإقليمي. وتصدر عن قسم النقل أيضا دراسة حول اتفاقية جماعية بين عدد من دول المشرق العربي بهدف إنشاء نظام نقل متكامل.

كما يشارك قسم النقل مع عدد من المنظمات كمجلس تعاون دول الخليج العربية GCC في مسائل البنى التحتية ومع مختبر الأبحاث للنقل TRL لمسائل الأمان.

ويعد **قسم التكنولوجيا** لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ اجتماع فريق خبراء حول تنسيق سياسات التكنولوجيا بهدف تنشيط الإنتاجية والمنافسة ضمن اتجاه العولمة. كذلك يعد القسم دراسة حول مواءمة المواصفات والمقاييس للتكنولوجيا بغية التعاون الإقليمي : مشروع تخطيط وإدارة العاملين في مجال ضمان جودة.

ويتعاون قسم التكنولوجيا بشكل دائم مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO في حقل الاعتماد والشهادة والـ ISO 14000 والتدريب.

ويدخل موضوع المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية في الدول العربية في صلب قضية التعاون والتبادل التجاري. كما قد تلعب الاسكوا دورا هاما في مجال التعاون مع الهيئات المحلية العامة والخاصة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية في إنشاء برامج توعية للفنيين والإداريين العاملين في حقل مواصفات ومقاييس المدخلات الزراعية وتدريبهم على طرق مراقبة تطبيق المواصفات وتزويدهم بالمراجع الحديثة.

كذلك تستطيع الاسكوا تحضير الهيئات الوطنية لبلوغ المستوى المطلوب والملائم كي تصبح عضوا موثوقا به في المنظمات الدولية للمواصفات والأعمال المرتبطة بها.

كما قد تساهم الاسكوا بتنسيق أعمال استشاريين في مجال تجهيز المختبرات.

وتسعى الاسكوا أيضا إلى التعاون من خلال شبكات العمل التي تخلقها، حيث تنظم بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية العديد من الاجتماعات للخبراء والندوات والمؤتمرات التي تساهم في تبادل المعلومات.

أما مهمة مواءمة وترويج المواصفات والمقاييس في المدخلات الزراعية بين الدول العربية فستتحقق بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمات العربية والإقليمية المعنية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس AIDMO-CSM التي تعمل بجدية مع الشعبة المشتركة بين الاسكوا ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO **من اجل تجنيد المنطقة حول مسألة التنمية الصناعية**

خاتمة

إن الحاجة لتنظيم تداول المدخلات الزراعية في العالم العربي ملحة وتزداد يوما بعد يوم، بسبب خطورة المواد الكيميائية المؤذية وأثرها على الصحة العامة خاصة في ظل نشأة منظمة التجارة الدولية التي تعتمد المواصفات الدولية الصادرة عن لجنة دستور الأغذية أو عن منظمة التقييس الدولية، وذلك وفقا للقطاعات التي تغطيها.

فتوحيد المواصفات للمدخلات الزراعية بين الدول من شأنه أن يساعد في زيادة التبادل التجاري ويحافظ وعلى صحة الإنسان والحيوان وعلىحماية البيئة. والتنسيق يبدأ أولا محليا بالتعاون بين الجهات المعنية ومؤسسة المواصفات والمقاييس الوطنية. فإنشاء لجان تنسيق ما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية يسهل عملية توحيد الآراء والحد من تداخل الصلاحيات وتضارب الاختصاصات والتشريعات بين الوزارات والمؤسسات المعنية.

أما على المستوى العربي، فالتعاون بين الدول وعقد الاتفاقات الثنائية أمران أساسيان لتبادل المعلومات واعتماد التشريعات الدولية الموجودة من أجل وضع الأسس لمواصفات قياسية موضوعية والاتفاق عليها. كما انه لابد من الاعتماد في ذلك، على المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمات العربية الأخرى المنبثقة عن جامعة الدول العربية والمعنية بمواصفات المدخلات الزراعية لإنجاز جميع المواصفات الخاصة بالمنطقة العربية ونوعية تربتها ومزروعاتها وذلك بالتعاون مع هيئات المواصفات والمقاييس الوطنية الموجودة في كل دولة عربية.

كذلك، فان الاعتماد على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) اساسي في التنسيق من أجل مواءمة المواصفات والمقاييس ما بين دول غربي آسيا. فأحد أهم أهداف اللجنة هو العمل إقليميا على إنماء برامج التعاون والمواءمة الاقتصادية من خلال تعاونها مع مختلف المؤسسات الإقليمية. وتسعى الاسكوا أيضا إلى التعاون من خلال شبكات العمل التي تخلقها، حيث تنظم العديد من الاجتماعات للخبراء والندوات والمؤتمرات التي تساهم في تبادل المعلومات وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية. وفي هذا الاطار يعد قسم الزراعة في شعبة القضايا والسياسات القطاعية اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية في دول الاسكوا وذلك في القاهرة، جمهورية مصر العربية من ١٨ الى٢٠ شهر شباط / فبراير عام ٢٠٠١ بالاشتراك مع مركز البحوث الزراعية في القاهرة، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الملحق رقم ١: لائحة المشاركين في الطاولة المستديرة المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية الثلاثاء ٢٥ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠

اسم المشارك	المؤسسة	عنوان المؤسسة	رقم الهاتف والفاكس	البريد الالكتروني
محمد نجا	شركة المواد الزراعية	العدلية – بناية البستاني ط٤ – بيروت	**Tel:** 01-611215; 03-389407; **Fax:** 01611216	amc@inco.com.lb
خريستو هيلان	مؤسسة الابحاث الزراعية	الفنار – بيروت	**Tel:** 01-682471-7; **Fax:** 01-682472	iralfnr@cnrs.edu.lb
رندة خوري	مؤسسة الأبحاث الزراعية	الفنار – بيروت	**Tel:** 01-682471-7; 03-424866; **Fax:** 01-682472	iralfnr@cnrs.edu.lb
رياض سعادة	الكونتوار الزراعي للشرق	شارع نيو جديدة بناية CAL – بيروت	**Tel:** 01-890943; **Fax:** 01-891098	CAL@cyberia.net.lb
عزيز عمار	دبانة أخوان	بيروت ص.ب ٩٦٦٦-١١	**Tel:** 09-211800/1; **Fax:** 09-211790/7	aammar@debbane.com
سمير حداد	الشركة الزراعية الشرقية	جونية ص.ب ١٧	**Tel:** 09-913903; 01-912506; **Fax:** 09-935186	oae@inco.com.lb
يوسف أبو جودة	كلية العلوم الزراعية والغذائية – الجامعة الأميركية في بيروت	شارع بلس، ص.ب ٠٢٣٦-١١ – بيروت	**Tel:** 01-374374; ext 4483; **Fax:** 01-744460	abujawyf@aub.edu.lb
نصري قعوار	كلية العلوم الزراعية والغذائية – الجامعة الأميركية في بيروت	شارع بلس، ص.ب ٠٢٣٦-١١ – بيروت	**Tel**: 01-374374;ext 4585; **Fax:** 01-744460	nskawar@aub.edu.lb

اسم المشارك	المؤسسة	عنوان المؤسسة	رقم الهاتف والفاكس	البريد الالكتروني
أديب سعد	كلية العلوم الزراعية والغذائية – الجامعة الأميركية في بيروت	شارع بلس، ص.ب ٢٣٦-١١ – بيروت	**Tel:** 01-374374; ext 4498; **Fax:** 01-744460	asaad@aub.edu.lb
سالم حيار	كلية العلوم الزراعية– جامعة الروح القدس	جونية	**Tel:** 09-640664 / 5 03-416364 **Fax:** 09-642333	usek@usek.edu.lb; yousses@usek.edu.lb
حسين ديب	كلية العلوم الزراعية– الجامعة اللبنانية	بيروت	**Tel:** 01-785428/9; **Fax:** 01-785428/9;	hdib@ul.edu.lb
ليندا كفوري	كلية العلوم الزراعية– الجامعة اللبنانية	بيروت	**Tel:** 01-785428-9; **Fax:** 01-785427	linda@ul.edu.lb
رشاد صليبا	كلية العلوم الزراعية– الجامعة اللبنانية	بيروت	**Tel:** 01-483306; 01-489683-4; 03-699107; **Fax:** 01-483307; 01-785427	rasaliba@ul.edu.lb
زهر بو غانم	المشروع الأخضر	الرملة البيضاء – بيروت	**Tel:** 01-480030; 01-853165-7; 03-231462;	zahr@cyberia.net.lb

اسم المشارك	المؤسسة	عنوان المؤسسة	رقم الهاتف والفاكس	البريد الالكتروني
عدنان الشيخ	ليبنور	سن الفيل، مبنى جدكو – جزء ب ط ٩ – بيروت	**Tel:** 01-485927; **Fax**: 01-485929	libnor@cnrs.edu.lb
جهاد صادق	شركة نجار للزراعة والتجارة	بيروت ص.ب. ٥٧٦-١١	**Tel:** 01-341190-1; 01-864728; **Fax:** 01-738377	tsadek@cyberia.net.lb
خالد نجار	شركة نجار للزراعة والتجارة	بيروت ص.ب. ٥٧٦-١١	**Tel: 01-341190-1; 01-864728;** **Fax:** 01-738377	najjarag@dm.net.lb
انطوان بخعازي	ساليا – بخعازي وشركاهم		**Tel:**01-249018; 249020/1; **Fax:** 09-780697	
عباس رسلان	مؤسسة جهاد البناء الإنمائية	البقاع	**Tel:** 08-901527; 01-273423; **Fax:** 01-557603	seasons@yahoo.com
ميشال عقل	شركة عقل أخوان للزراعة	بيروت	**Tel:** 01-393489/259; 01-386472; **Fax:** 01-386390	AKLFRS@cyberia.net.lb
وفاء خوري	مشروع التنوع الحيوي البيئي	مؤسسة الأبحاث الزراعية اللبنانية	**Tel:** 03-721680; 08-900037-47 **Fax**: 08-901729	agrobio@cyberia.net.lb
مايكل عبدالنور	يونيفرت	ارع بربر أبو جودة، البوشرية – بيروت	**Tel:** 01-897763; 01-892165/6 01-900372; **Fax:** 01-874802	unimark@dm.net.lb

اسم المشارك	المؤسسة	عنوان المؤسسة	رقم الهاتف والفاكس	البريد الالكتروني
حسن عطوي	مؤسسة جهاد البناء الإنمائية	حارة حريك، روتكس ط١ – بيروت	**Tel:** 01-273423; **Fax:** 01-557603	binaa@cyberia.net.lb
ناديا خوري	معهد البحوث الصناعية، وزارة الصناعة	جادة باريس، المنارة – بيروت	**Tel:** 01-366480; 01-364983/4; **Fax:** 01-366509	iri@cnrs.edu.lb
رامي ابوسلمان	وزارة البيئة	انطلياس	**Tel:** 04-522222; **Fax:** 04-418911	rsalman@moe.gov.lb
قره بات هاروتنيان	وزارة البيئة	انطلياس	**Tel:** 04-522222; **Fax:** 04-525080	garo@moe.gov.lb
حليمة عيتاني	وزارة الزراعة	كاليري سمعان – بيروت	**Tel:** 05-455630-5; **Fax:** 05-455620	halita@cyberia.net.lb
حسين نصر الله	وزارة الزراعة، دائرة الصيدلة	كاليري سمعان – بيروت	**Tel:** 05-455630-5; **Fax:** 05-455620	
منصور كساب	وزارة الزراعة، الثروة الحيوانية	كاليري سمعان – بيروت	**Tel:** 05-455621; **Fax:** 05-455475/4; 05-455620	
فخرالدين دكروب	وزارة الزراعة، الثروة الزراعية ونقابة المهندسين	كاليري سمعان – بيروت	**Tel:** 05-455630-5; 03-652363; **Fax:** 05-455475/4	ordeng@sodetel.net.lb
عماد بساط		بيروت ص.ب. ١١-٦٨٧١	**Tel:** 01-373650; **Fax:** 01-360417	iabissat@cyberia.net.lb

الملحق رقم ٢: محضر مناقشة طاولة مستديرة حول "المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في لبنان"

دعا قسم الزراعة في شعبة القضايا والسياسات القطاعية في الاسكوا بدعوة ممثلين وممثلات عن الجهات اللبنانية المعنية بموضوع المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في لبنان، لاجتماع طاولة مستديرة يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ في مقر منظمة الاسكوا في بيروت. وقد تحددت أهداف الاجتماع كما يلي:

- التعرف على المؤسسات المعنية بوضع المواصفات والمقاييس المتعلقة بالمدخلات الزراعية بغية التعاون في هذا المجال
- مناقشة الوضع الحالي للمؤسسات
- معرفة الخيارات السياسية لتطوير هذه المؤسسات
- الإطلاع على المشاكل التي يواجهها المجتمعون على الصعيد الوطني
- معرفة إمكانية إدخال مواصفات ومقاييس جديدة وتشجيعها وتفعيلها
- مناقشة أبعاد موضوع مواءمة المواصفات والمقاييس بين لبنان والدول المجاورة في منطقة الاسكوا

يعتبر عقد هذا الاجتماع إجراء أوليا في عملية إعداد دراسة توثيقية أساسية حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في دول غرب آسيا وقد عقد اجتماع فريق خبراء حول هذا الموضوع، وحضره ٣١ مشاركا ومشاركة يمثلون الجهات الرسمية وغير الرسمية التالية:

- المؤسسة اللبنانية للمواصفات والمقاييس مؤسسة ليبنور LIBNOR
- كليات العلوم الزراعية في الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية، وجامعة القديس يوسف وجامعة الروح القدس.
- جمعيات غير حكومية تعنى بشؤون البيئة والتنمية
- وزارات الزراعة والصحة والبيئة
- مؤسسة الأبحاث الزراعية ومعهد البحوث الصناعية
- شركات زراعية

وقد استغرق الاجتماع ساعتين ونصف الساعة، تداول فيه المشاركون ومشاركات قضية المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية من كافة جوانبها مع التركيز على أهمية وجود المواصفات اللازمة وما يتطلب ذلك من قدرات وخبرات فنية في هذا المجال و ضرورة وجود مختبرات وأماكن للحجر الصحي، بالإضافة إلىالتشريعات والقوانين المنظمة والمفعلة لذلك. كما تم التطرق إلى المشاكل التي تعترض تطوير نظم مواصفات ومقاييس فعالة في لبنان.

موجز لأهم القضايا التي ذكرت في النقاش

رحب الدكتور محمد جبر، رئيس قسم الزراعية في شعبة القضايا والسياسات القطاعية في منظمة الاسكوا، بالحضور وقدم عرضا موجزا لأنشطة قسم الزراعة خلال العامين ٢٠٠٠و٢٠٠١ وركز في عرضه على الدراسة واجتماع فريق الخبراء المزمع

إنجازهما خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ واللذين سيتناولان موضوع مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية في منطقة الاسكوا. كما أوضح أن هناك تعاونا مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة(ICARDA) ويشكل موضوع المواصفات والمقاييس لبعض المدخلات الزراعية على المستوى الإقليمي إحدى مكونات التعاون.

ثم عرضت د. هالة شاهين مسؤولة الشؤون الاقتصادية في منظمة الاسكوا، اهم النقاط التي ستطرح في الاجتماع وهي:

- البعد البيئي لمواصفات و مقايس المدخلات الزراعية خاصة بالنسبة لصحة الانسان والحيوان و الطبيعة والمياه والتربة الخ...
- التشريعات والقوانين المنظمة لذلك
- التنسيق بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية وأهمية وجود لجان تنسيق فيما بينها

تحدث د. نصري قعوار، الأستاذ في كلية العلوم الزراعية والغذائية في الجامعة الأمريكية، على التعاون مع المنظمات الأخرى في هذا المجال مقترحا اعتماد التشريعات الدولية الموجودة والموضوعة من قبل هذه المنظمات.

بعدها أوضح المهندس عدنان الشيخ، مستشار تقني في مؤسسة ليبنور للمواصفات والمقاييس، ان مؤسسة لبنور عضو مراقب في ISO[1] وفي *Codex alimentarius* Commission[2] في لبنان. كما اشار إلى انه وفقا لقانون المؤسسة، تقع مهمة إعداد المواصفات على عاتقها وذلك بالتنسيق مع معهد البحوث الصناعية والجهات المعنية الأخرى. إذ أن سلطة مؤسسة ليبنور هي تشريعية وليست سلطة تنفيذية وتطبيقية حيث يقتصر دورها على وضع المواصفات. كما أعلن أن مؤسسة لبنور وضعت مواصفات لبعض المدخلات الزراعية في الستينات.

ثم نبه د. حسين ديب، الأستاذ في كلية العلوم الزراعية في الجامعة اللبنانية، إلى أن وضع المواصفات لسلعة معينة يستغرق وقتا طويلا و يتطلب مجهودا وخبرة، حيث أن الظروف الوطنية هي التي تفرض المواصفة المناسبة وفقا للمواصفات العالمية. ولا بد للإشارة هنا إلى أن د. حسين ديب قد عمل في مجال المواصفات لمدة اربع سنوات في موضوع الألبان والأجبان. وختم مؤكدا على ضرورة التنسيق بين المؤسسات المعنية.

كما أشار المهندس خالد نجار، رئيس شركة نجار للزراعة والتجارة، إلى أن وضع المواصفة وتفعيلها يستدعي استثمارا بشريا وماديا. إضافة إلى أنه يطلب وجود مختبرات مناسبة. وشدد على ضرورة توحيد طرق التحليل في مختلف المختبرات المعترف بها، كما طالب بمختبرات متطورة. ثم لفت إلى أن وزارة الصحة تسمح بإدخال أدوية للاستعمال

---

[1] المنظمة الدولية للتقييس

[2] لجنة دستور الأغذية التابعة لمنظمة الزراعة والأغذية FAO.

المدني في حين أنها ممنوعة من الدخول من قبل وزارة الزراعة وبالتالي يحظر استعمالها زراعيا.

بعد ذلك، أفاد د. خريستو هيلان، رئيس محطة الفنار في مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية، بأنه ليس هناك تقصير بشري أو مادي في مختبرات الفنار بل هناك نقص في تطبيق هذه المواصفات. ولا بد أن تتوفر المراقبة اللازمة لتطبيقها.

ثم أكد د. منصور كساب، مدير مصلحة الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة أن هناك مواصفات وضعت من قبل مؤسسة ليبنور من أجل تحديد جودة الإنتاج الحيواني إلا أن التطبيق مازال متعثرا. وختم قائلا أن المواصفات قد تشكل أحيانا عائقا للتجارة العالمية.

بالنسبة للمبيدات المحظر استيرادها، قال المهندس عدنان ملكي، عضو الهيئة الإدارية في جمعية الخط الأخضر، أن عددا من الأدوية لا يزال قيد الإستعمال وأنه لا رقابة على تلك الادوية. ثم انتقد لجنة الأدوية الزراعية لأن ليس فيها مندوبين عن الجمعيات البيئية غير الحكومية. وقد أسف المهندس عدنان ملكي لعدم وجود مختبر لفحص نوعية الأدوية الزراعية المستوردة رغم وجود بعض المعدات والأجهزة التي لا تستخدم لعدم توفر الامكانيات المادية والبشرية.

أما السيد ميشال عقل، رئيس جمعية مستوردي وتجار مستلزمات الإنتاج الزراعي (أسبلانت ASPLANTE)، فأكد أن كل دواء ممنوع في الخارج ممنوع ايضا استيراده إلى لبنان، وذلك من خلال مراقبة لجنة الأدوية في وزارة الزراعة. كما حث على إقامة حملات ترشيد واسعة في كل المناطق الزراعية في لبنان لتوعية المزارع وتدريبه على كيفية استعمال الأدوية والاسمدة الزراعية وتثقيفه حول نوعية البذار والشتول و كيفية إكثارها. وقد عرض السيد ميشال عقل نشاطات جمعية ASPLANTE التي تشمل دورة تدريبية حول "حسن استعمال الأدوية الزراعية" ومؤتمر حول توحيد نظم تسجيل المبيدات بالاشتراك مع كل من الاتحاد العالمي لحماية المزروعات (GCPF) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ودليل الادوية الزراعية .

تحدث المهندس حسين نصر الله، رئيس دائرة الصيدلة الزراعية في وزارة الزراعة، عن نشاطات الوزارة في تطوير التشريعات المتعلقة بالأدوية الزراعية بما يتلاءم مع الدول النامية وقدم المراسيم والقرارات التي اتخذتها الوزارة في هذا الصدد. ثم عرض نشاطات الدائرة وأهمها، تجهيز مختبر تحليل الأدوية الزراعية واستدعاء خبراء لتشغيلها.

تحدث المهندس حسن عطوي، مؤسسة جهاد البناء للتنمية، عن نشاطات مؤسسته أهمها إنشاء مركز للإرشاد في البقاع والجنوب وحقل تجارب للبذور ومختبر تحليل التربة وبعض الأدوية. واقترح أن تكون المؤسسة حلقة وصل بين المؤسسات العلمية والمزارع لتزويده بكافة المعلومات والأبحاث بالطريقة الصحيحة.

تساءلت د. وفاء خوري، رئيسة مشروع التنوع الحيوي الزراعي في البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عن نقاط ضعف المؤسسات المعنية بوضع المواصفات والمقاييس وعن امكانية تطبيق المواصفات في لبنان واستعداد المؤسسات المعنية على التعاون والتنسيق ما بينها. فتوحيد الرأي لبنانيا أساسي من أجل مواءمة المواصفات عربيا. واقترحت انشاء مختبر لتحليل نوعية المبيدات، وفضلات المبيدات في الإنتاج الزراعي و أمراض البذار والشتول المستوردة

وان يكون هذا المختبر وما تصدر عنه من شهادات معترف بها من قبل المؤسسات العالمية للمواصفات والمقاييس.

ثم ذكر د. رياض سعادة، رئيس الكونتوار الزراعي للشرق، أنه لا توجد سياسة زراعية في لبنان وأنه ليس لدى وزارة الزراعة في الوقت الحاضر إمكانيات مادية وبشرية لتقوم بوضع المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية ومراقبة صحة استخدامها.

ورد المهندس فخر الدين دكروب، رئيس مصلحة البستنة والمحاصيل في وزارة الزارعة أن الوزارة وضعت مواصفات عديدة متعلقة بالمدخلات الزراعية وسلمتها إلى مؤسسة ليبنور.

كما أفادت د. رندة شهاب خوري، باحثة في مؤسسة الأبحاث العملية الزراعية، أن المؤسسة تقوم بفحص عينات التربة والمياه، كما تفحص الأسمدة وبعض فضلات المبيدات الزراعية في الأغذية. وأوضحت أن هذه المختبرات يتم تأهيلها دوريا وفقا للمتطلبات. وأضافت أن هناك مشروعا لإنشاء مختبر لفحص سلامة البذور ونوعية المبيدات بالتعاون مع خبراء من إيطاليا ومع وزارة الزراعة.

وتطرق د. أديب سعد، الأستاذ في كلية العلوم الزراعية والغذائية في الجامعة الأمريكية، إلى مشكلة التعاون الدولي والتعاون المحلي في تنفيذ المواصفات. حيث اقر بالنقص الكبير في الأجهزة لمراقبة صحة تطبيق التشريعات لأن التشريعات لا تنفذ بصدق دائما من قبل الدول المصدرة؛ والدليل دخول عدد من الأمراض النباتية عن طريق البذار، فالمراقبة ضرورية. وأقترح اجتماعات مصغرة للمباشرة بتبني القوانين المتوفرة عالميا وتكييفها وفقا لحاجات لبنان.

وأوضح المهندس عماد بساط، أن وزارة الزراعة تطلب شهادة صحية مع الشتول والبذور المستوردة من أوروبا وأمريكا واستراليا. ولكن هناك أمراض مثل *Citrus Tristeza* تصيب الحمضيات دخلت نتيجة عدم فحصها من قبل وزارة الزراعة لضعف الإمكانيات. وأكد أنه ليس في مختبر الفنار أي خبير في الشتول والبذور الاستوائية والأمراض الناتجة عن التبريد. وأضاف أن المزارع لا يتقيد بالفترة الزمنية الواجب انقضاؤها قبل حصاد المحصول المعامل بالمبيدات. فأهمية الإرشاد الزراعي أصبحت بمستوى أهمية تحليل فضلات المبيدات في المنتج الزراعي.

ختم د. محمد جبر الاجتماع بالتذكير أن الاجتماع المعقود ليس سوى اجتماع للتعارف وبداية للتنسيق ووعد بأن الاسكوا تفكر في إمكانية الدعوة إلى اجتماعات مصغرة مع الجهات المعنية بالمدخلات الزراعية.

الخلاصة

تبين من خلال هذه الطاولة المستديرة أن هناك اجماع حول انعدام التنسيق بين المؤسسات المعنية بوضع المواصفات والمقاييس للمدخلات الزراعية وتنفيذها والتأكيد على وجوب تكوين لجان تقوم بالتنسيق بين هذه المؤسسات. كما اتفق الجميع على ضرورة التنسيق الإقليمي في هذا المجال وخصوصا أن التوجهات تسعى لإحداث تنسيق وتكامل زراعي بين الأقطار العربية، الامر الذي سيستدعي تبادل الخبرة والمعرفة بين الجهات المعنية في هذه

الأقطار. كذلك أجمع الحاضرون أيضا على ضرورة تطوير مؤسسة ليبنور عن طريق رفدها بالكفاءات البشرية والمختبرات حتى تستطيع أن تقوم بمهماتها على أحسن وجه، وهذا التوجه موجود حاليا ومن المتوقع أن تتوسع هذه المؤسسة في كوادرها وبالتالي في نشاطاتها. الا ان الاراء تفاوتت بالنسبة لوجود الامكانيات البشرية والمادية. وذلك لان التنسيق مفقود بين والقطاعين الخاص والعام.

- Dibromo - ethane
- Dichloro - ethane
- Bis (2-butylene) tetrahydro-2-furaldehide [*Repellent*-ll]
- *T*richlorophenoxyacetic acid (2,4,5- T)
- Acrolein
- Acrylonitrile
- A1dicarb
- Aldrin
- All compounds containing Arsenic salts
- Aminocarb
- Aramite
- Arsenious oxide
- BHC Technical (not Gamma HCH-Lindane)
- Binapacryl
- Botocarboxim
- Butoxycarboxim
- Cadminate
- Cadmium Calcium Copper Zinc Chromate Complex
- Cadmium compounds
- Calcium Arsenate
- Calcium Arsenite
- Calcium cyanide
- Captafol
- Carbon tetrachloride
- Carbophenothion
- Chloranil
- Chlordane
- Ch1ordecone
- Chlordimefon
- Ch1orinated camphene *[Toxaphene]*
- Chlomlephos
- Chloromethoxypropy1mercmic acetate (CMPA)
- Chlorthiphos
- Copper Acetoarsenite

- Copper Arsenate
- Copper Arsenite
- Crimidine
- Crotoxyphos
- Cyanothoate
- Cycloheximide
- DBCP (Dibromo chloro propane)
- DDT

* Decachlorooctahydro - 1,3,4- methoxy - 2H - cyclobuta (cd) pentalen-2-one *[Chlordecone]*

- Dechlorane
- Demephion-O
- Demephion-S
- Diamidafos
- Dibromochloropropane
- Dicrotophos
- Dieldrin
- Dimefox
- Dimetilan
- Dinoterb salts
- Dinoseb salts
- Dioxathion
- Edifenphos
- Endothion
- Endrin
- EPN {Ethyl (p-nitrophenyl) thio benzene phosphonate)
- Elbon
- Ethylan
- Ethly Parathion
- Ethylene Dibromide (EDB)
- Ethylene oxide
- Fensulfothion
- Fluoroacetaulide
- Fosthietan
- HCH containing less than 99.0% of gamma isomer
- Heptachlore
- IFSP = Aphidan
- Isazophos
- Isolbenzane
- Isodrin

- Isothioate
- Isoxathion
- Kepon
- Lead arsenate
- Leptophos
- Maleic hydrazin and its salts, other than salts of choline, potassium and sodium Medinoterb acetate
- Mercuric chloride
- Mercuric Compounds (Organic and inorganic)
- Mirex
- Nitrofen
- OMPA *[Schradan]*
- Oxydeprofos
* *Parathion ethvl*
- Phenazine
- Phenylmercuric oleate (PMO)
- Phenylmercury acetate (PMA)
- Phospholan
- Potassium 2,3,5 - trichorophenate (2,4,5,- TCP)
- Pyrimil [*Vacor*]
* *Repellent* -II
- Safrole
- Salithion
* *Schradan*
- Silvex
- Sodium arsenate
- Sodium arsenite
- Sodium Cyanide
- Sodium fluoroacetate
- Sodium pentachloro-phenoxide (Sodium pentachlorophenate)
* *Strobane* .
- TDE (l,1-Dichloro-2,2-bis (p-chlorophenyl) Etbane .
- TEPP (Tetra ethyl diphosphate or Tetra ethyl pyrophosphate or Ethyl pyrophosphate)
- Terpene polychlorinates [*Strobane*]
- Thallium sulfate
- Thionazin

* *Toxaphene*
- Triamiphos
- Trichloronate
- Trysben

* *Vacor* .
- Vinyl chloride
- Wipeout

* Compounds listed in italics have been already cited under different names.

Ministry of Agriculture

لائحة المراجع

١. اجتماع فريق خبراء حول مدى كفايـــة التشريعات البيئية وتعزيز آلية تنفيذها. بيروت ٧-٩ حزيران / يونيو ١٩٩٩

٢. اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية المختارة بهدف تسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا. بيروت، ٢٧-٢٩ نيسان / أبريل ١٩٩٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

E/ESCWA/AGR/1999/5; 7 June 1999, ORIGINAL : ARABIC

٣. توحيد المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية؛ هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية" – ورقة قطرية مقدمة في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩

E/ESCWA/AGR/1999/WG.1/CP.6; 19 April 1999, ORIGINAL : ARABIC

4. توحيد المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية" – جمهورية العراق. ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩
E/ESCWA/AGR/1999/WG.1/CP.2; 18 March 1999, ORIGINAL : ARABIC

٥. توحيد المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية: السلطة الفلسطينية ورقة عمل – اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩.

E/ESCWA/AGR/1999/WG.1/CP.3 23 March 1999 (ORIGINAL : ARABIC)

٦. دراسة تنسيق قوانين وتشريعات استيراد وتداول مبيدات الآفات الزراعية في الوطن العربي. جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم. حزيران (يونيو) ١٩٩٦

٧. دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول منطقة الاسكوا. (بغداد ١٩٨٨)..

٨. دليل مصادر المعلومات الصناعية العربية. إعداد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – مركز المواصفات والمقاييس. عام ٢٠٠٠. تحت الطباعة.

٩. دور الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في مجال السلع الزراعية (الخضر والفاكهة) مقدمة – عمل ورقة في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩

E/ESCWA/AGR/1999/WG.1/CP1, 18 March 1999, ORIGINAL: ARABIC

١٠. دور الهيئة العربية المصرية العامة للتوحيد القياسي في مجال مواءمة المواصفات القياسية المصرية لبعض السلع الزراعية. ورقة عمل مقدمة في اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩

١١. قرار وزير البيئة في لبنان رقم ٢٦١١/ب

١٢. مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها (النص المعدل). منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة UN-FAO. روما ١٩٩١ - الطبعة الثانية ١٩٩٦ ٤٠ ص

١٣. مدونة قواعد أخلاقية بشأن التجارة الدولية في المواد الكيميائية - برنامج الأمم المتحدة للبيئة - UNEP نيروبي ١٩٩٤. ٢٢ص.

١٤. مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها في الجمهورية اللبنانية. ورقة عمل في اجتماع فريق الخبراء حول مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها فيدول منطقة الاسكوا (الاسكوا، بيروت ٧-٩ حزيران ١٩٩٩).

E/ESCWA/ENR/1999/WG.4/CP2; 7 June 1999, ORIGINAL : ARABIC

١٥. مواءمة مواصفات ومقاييس بعض السلع الزراعية من أجل تصديرها إلى السوق الأوروبية من دول منطقة الاسكوا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك ١٩٩٩.UN- ESCWA ص ٢١٢

١٦. نشرة المعهد عدد رقم ١ عام ١٩٩٩ و عدد رقم ٢ عام ٢٠٠٠

١٧. هيئة المواصفات والمقاييس اليمنية ودورها في تنمية الصناعات الوطنية .ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء حول المواصفات والمقاييس في الدول العربية، عمان ٢-٥ شباط / فبراير ١٩٩٩

E/ESCWA/ID/1999/WG.1/6; 22 January 1999, ORIGINAL : ARABIC

١٨. ورقة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في جمهورية العراق" - ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء حول المواصفات والمقاييس في الدول العربية، عمان ٢-٥ شباط / فبراير ١٩٩٩

١٩. ورقة عمل حول توحيد المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية / جمهورية العراق -اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩

٢٠. ورقة عمل قطرية مقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية - اجتماع فريق خبراء حول مواءمة المواصفات والمقاييس لبعض السلع الزراعية لتسهيل التجارة في منطقة دول الاسكوا، بيروت ٢٧-٢٩ نيسان ١٩٩٩

E/ESCWA/AGR/1999/WG.1/CP-4 26 March 1999 (Original Arabic)

٢١. ورقة قدمت في اجتماع فريق خبراء حول المواصفات والمقاييس في الدول العربية، عمان ٢-٥ شباط / فبراير ١٩٩٩

E/ESCWA/ID/1999/WG.1/3; 25 January 1999, ORIGINAL : ARABIC

List of References

1. Anwar Tawil: Participation of emerging countries in international standardization. Presented of the ISO/WTO/ITC/BIS seminar for Central and South Asia Countries on WTO Agreement on Technical Barriers to Trade and the Role of Standards in Trade Promotion. 16-19 December 1997, New Delhi, India.

2. Bahrain Ministry of Commerce, Directorate of Standards & Metrology, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

3. Bahrain Standard & Metrology Directorate (BSMD) Expert Group Meeting on Standardization in the Arab Countries (Amman, 2-5 February 1999).

4. CESAO (1974-1999) Vingt Cinq Ans au Service du Developpement de la Region. La Commission Economique et Sociale pour l'Asie Occidentale, Nation Unie. Par Serge Nedelec avec la collaboration de Blandine Destremau. E/ESCWA/1999/2 ORIGINAL : FRENCH 99-0349. 137 p

5. Codex alimentarius, pesticide residues in food - Maximum residue limits. Volume 23 - Second edition revised 1998 - Rome 547p.

6. Codex committee on pesticide residues, thirty second session; *Codex alimentarius* commission; Food and Agriculture Organization of the united nations, world health organization; the Hague, the Netherlands, 1-8may2000.

7. Environmentally sound management of toxic chemicals, including prevention of illegal international traffic in toxic and dangerous products. Chapter 19 of the Earth Summit, Agenda 21, the United Nations program of action for sustainable development; Rio declaration of environment and development. The final text of agreements negotiated by governments at

8. Expert Group Meeting on Standardization in the Arab Countries Amman, 2-5 February 1999

9. http:/www.chem.unepich/ethics/english/CODEDN.html

10. Introduction to ISO page on internet site http://www.iso.ch/infoe/intro.htm

11. List of technical committees of ISO page on internet site http://www.iso.ch/meme/memento.html

12. Papers from the Expert group meeting on Standardization in the Arab Countries. Amman, 2-5 February 1999.

13. PIC Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade. UNEP-FAO-1999. 33p

14. Qatar Ministry of Finance, Economy and Commerce, Department of Standards, Measurements and Consumer protection, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

15. Report of the eighth session of the Codex Committee on food import and export inspection and certification systems; codex alimentarius commission; food and agriculture organization of the united nations, world health organization; Adelaide, Australia, 21-25 February 2000

16. Report of the twenty eighth session of the Codex Committee on food labeling; codex alimentarius commission (twenty fourth session, Geneva, 2-7 july2001); alinorm 01/22; Ottawa, Canada, 9-12 may 2000.

17. Standardization activities in Sultanate of Oman. Paper presented at the Expert group meeting on standardization in the Arab Countries، Amman،2-5, February 1999. E/ESCWA/ID/1999/WG.1/58; 25 January 1999, ORIGINAL : ARABIC

18. Standardization in Palestine. Expert Group Meeting on Standardization in the Arab Countries (Amman, 2-5 February 1999). E/ESCWA/ID/1999/WG.1/7; 25 January 1999, ORIGINAL : ENGLISH

19. Standards, guidelines and other recommendations relate to the quality and safety of feeds and foods; *codex alimenatrius* commission; annex 5.

20. Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

21. Syrian Arab Organization for standards and metrology: bulletin of structure and tasks,

22. The Arab Industrial Development and Mining Organization htpp://www.asipret.org.ma/about.htm

23. The Jordan Institution for Standards and Metrology (JISM) as a National Standards Body. County paper presented at the Expert group meeting on Standardization in the Arab Countries, Amman, 2-5 February 1999.

24. The Kuwait Ministry of Commerce & industry, Standards and Metrology Department, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

25. The national standard body of Bahrain; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

26. The national standard body of Egypt; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

27. The National Standard Body of Iraq; the Detailed Information Sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, United Nations, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

28. The National Standard Body of Lebanon; the Detailed Information Sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

29. The national standard body of Saudia Arabia; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

30. The national standard body of Syria; the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

31. The United Nations Conference on Environment and Development (UNCED), 3-14 june 1992, Rio de Janeiro, Brazil. p. 186-196

32. The WHO recommended classification of pesticides by hazard and guidelines to classification 1998-99 WHO/PCS/98.21/Rev.1

33. The World Bank operational manual: Guidelines and best practice, Agricultural Pest Management. I. Issues in pesticide use, 1993

34. UAE Ministry of Finance & industry, Directorate of standards and Metrology, the detailed information sheet – Survey of National Institutes of Standards in the ESCWA Region, ESCWA, 1998, New York. E/ESCWA/ID/1997/10, 21 January 1998, ORIGINAL : ENGLISH

35. Worldwide government directory with international organization, Alan J. Day editor in chief, 1998 Keesing's Worldwide, L.L.C.